مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٣٥ (الاستئناف ١)**
الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيدة نابول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154)

02-66475 (A)
0266475

استؤنفت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثلة اليابان. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة سايغا (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لعرض آراء اليابان خلال هذه الجلسة المفتوحة للاحتفال بالذكرى الثانية للاعتماد التاريخي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أحيي رئيس مجلس الأمن، السفير بلنغا إبوتو، ممثل الكاميرون، على التزامه بهذا البند من جدول الأعمال بعقد جلسة اليوم.

وأرحب بتقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك بالدراسة التي أعدتها مستشارته الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة بالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. إن التوصيات التي تضمنتها الدراسة ستوفر مشورة عامة مفيدة لتعزيز الجهود الدولية من أجل حماية النساء والفتيات في الصراعات المسلحة، والنهوض بإسهام المرأة في بناء السلام، وإدماج المنظور الجنساني في عمليات السلام وتسوية الصراعات. كما أنني أتطلع إلى تقييم الخبيرين المستقلين العاملين في الميدان تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي سيصدر في وقت لاحق من الأسبوع الحالي.

واليوم، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات عامة على دراسة المستشارة الخاصة.

أولا، أود التأكيد على أهمية التعليم والتدريب وبناء القدرات، وهو ما تم التركيز عليه مرارا وتكرارا في سياقات مختلفة في هذه الدراسة. والتعليم والتوعية العامة عنصران أساسيان لمنع العنف ضد النساء والفتيات، كما أن تدريب النساء وبناء قدراتهن أساسيان لزيادة مشاركتهن في النواحي المختلفة لعملية السلام. وقد انعكس إيمان اليابان القوي بتعليم المرأة، على سبيل المثال، في المساعدة الاقتصادية التي قدمتها لأفغانستان من أجل إعادة تأهيل مدرسة مدمرَة للتعليم الأساسي للفتيات في كابول في نيسان/أبريل الماضي ومن خلال بناء مركز للتدريب المهني للنساء.

ثانيا، ولئن كانت التوصيات الـ ٧٨ التي تضمنتها الدراسة توفر مشورة عامة مفيدة، فمن الضروري وضع استراتيجيات مفصلة لترجمة هذه التوصيات إلى أعمال ملموسة ومتابعتها بشكل منتظم. وسيتطلب ذلك مناقشة مستمرة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وتود اليابان، من جهتها، أن تقترح أن يقوم مجلس الأمن، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، بإعداد دليل تفصيلي يحدد الوكالات ومسؤوليتها ونوع العمل وفي أي مجال والجدول الزمني للتنفيذ.

ثالثا، وحيث إن التوصيات تغطي العديد من المجالات، يرى وفدي أنه ينبغي ألا يترك التنفيذ والمتابعة لمجلس الأمن وحده، بل ينبغي أن يُشرِك منظومة الأمم المتحدة برمتها. وعليه، يأمل وفدي أن تواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن بذل جهودها لتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مسألة المرأة والسلام والأمن ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوعين آخرين هما – الأطفال في الصراع المسلح وحماية المدنيين في الصراع المسلح – وقد نظر فيهما المجلس في السنوات الأخيرة. وعليه، تؤمن اليابان بأن مجلس الأمن، وهو الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يعالج هذه القضايا الثلاث بشكل متكامل. وفي

الوقت نفسه، ينبغي لمكاتب الأمانة العامة المسؤولة عن هذه القضايا – وهي مكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – أن تتعاون بشكل أوثق وأن تحدد أفضل الممارسات فيما بين أنشطتها.

وتدلل هذه الجلسة المفتوحة للمجلس اليوم على الأهمية التي يوليها المجلس لقضية المرأة والسلام والأمن، ويوفر لنا فرصة قيمة لتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع. ولكن مسألة إدماج البعد الجنساني في السلام والأمن على جانب كبير من الأهمية بحيث لا يكفي النظر فيها مرة واحدة في السنة، بل ينبغي إدراج هذه المسألة في مناقشات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وعليه، تود اليابان أن تشرك الدول الأعضاء المهتمة الأخرى والأمانة العامة في مناقشات موضوعية تهدف إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الهند، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نمبيار (الهند) مقعدا بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إننا نحييكم على تنظيمكم هذا النقاش المفتوح بشأن هذا الموضوع الهام. كما أننا نشكر الأمين العام على إضفائه الأهمية المطلوبة لهذه الجلسة بتواجده بالأمس وملاحظاته الافتتاحية.

لقد تشرفت بنغلاديش بأن يكون وفدها هو الذي اقترح على المجلس أثناء رئاستها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، إصدار بيان بشأن المرأة والسلام والأمن. والبيان الرئاسي الوارد في البيان الصحافي SC/6816 المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ يعترف ببعض النقاط التالية.

أولا، إن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساواة بين الرجل والمرأة. ثانيا، إن الوصول المتكافئ للمرأة ومشاركتها الكاملة في هياكل السلطة، ومشاركتها الكاملة في كافة الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتسويتها، أمور أساسية لصون السلم والأمن وتعزيزهما. وثالثا، ولئن كانت مجتمعات بأكملها تعاني من آثار الصراعات المسلحة، فإن النساء والفتيات يتأثرن بشكل خاص. رابعا، إن النساء يمثلن أغلبية اللاجئين والنازحين في العالم. خامسا، رغم أن النساء بدأن بالقيام بدور مهم في تسوية الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، فإنهن ما زلن غير ممثلات بشكل كاف في اتخاذ القرار بشأن الصراعات. سادسا، إن كان للنساء أن يقمن بدور متساو في الأمن وصون السلم، لا بد من تمكينهن سياسيا واقتصاديا وتمثيلهن بشكل كاف في كافة مستويات اتخاذ القرار سواء في مرحلة ما قبل الصراع أو أثناء العمليات القتالية، وعند نقطة حفظ السلام وبناء السلام والمصالحة وإعادة التعمير.

سابعاً، يجب ألا يفلت من العقاب مرتكبو جرائم الحرب ضد النساء والفتيات. ثامناً، من المهم تشجيع سياسة فاعلة وواضحة لإدخال منظور يراعي الجنسين في جميع

السياسات والبرامج أثناء التصدي للصراعات المسلحة وسائر الصراعات.

بعد مرور عامين، لا تزال هذه الافتراضات صالحة. وقد عملنا، مع زملائنا أعضاء المجلس، لتحقيق هذه الأهداف. وكانت النتيجة القرار الشهير ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اضطلعت فيه ناميبيا بدور قيادي. وقد وفّر القرار الولاية القانونية لجذب الانتباه المباشر وتحديد مزيد من الإجراءات.

أود أن أُشير الآن إلى تقرير الأمين العام، الذي نقدره كثيراً؛ وخاصة مجموعة الإجراءات المقترحة الـ ٢١. ونحن ممتنون جداً أيضاً للآنسة أنجيلا كينغ وكارولين هنن وغيرهما للمساهمات الجوهرية التي قدمنها في تحديد المهام. كما أننا ممتنون أيضاً للجهود التي أسهمت بها قوة العمل المشتركة بين الوكالات في هذه العملية.

وتأمل بنغلاديش أن يدرس ويعتمد مجلس الأمن هذه المقترحات. إذ ينبغي أن يتوفر للأمين العام التفويض اللازم لتنفيذها في وقت مبكر. ونود أن نشدد بشكل محدد على بعض المجالات.

أولاً، يجب أن يطلب مجلس الأمن من جميع الأطراف في صراع مسلح أن الامتثال امتثالاً تاماً للقانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن.

ثانياً، يجب أن يرفع مجلس الأمن صوته لضمان ألا يفلت من العقاب للجرائم القائمة على نوع الجنس. وهناك ادعاءات بارتكاب أعمال عنف ضد النساء، من بينها الاغتصاب كسلاح للحرب.

ثالثاً، ينبغي أن ينظر المجلس، كلما كان مناسباً، في استحداث وظائف مستشارين معنيين/وحدات معنية بقضايا المرأة في عمليات حفظ السلام المتعددة الجوانب.

رابعاً، لتيسير زيادة الاتصال مع الجمعيات والشبكات النسائية، يتعين إنشاء قاعدة بيانات عن المختصين بشؤون المرأة إلى جانب الجمعيات والشبكات النسائية الموجودة في البلدان والمناطق التي تشهد صراعا.

خامساً، من دواعي السرور أن نعلم أنه قد أُحرز بالفعل بعض التقدم في إدماج منظور الجنسين في عمليات حفظ السلام – مثل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

أخيراً، يتعين بذل جهود لزيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام الرسمية. وقد شاهدنا إسهام المرأة الإيجابي في الحوار بين الكونغوليين، وهذا مثل يحتذى.

إن تجربة المستشارين المعنيين والوحدات المعنية بالمسائل المتعلقة بالجنسين في بعثات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وكوسوفو والكونغو والبوسنة والهرسك وسيراليون عززت اقتناعنا بدور المرأة في السلم والأمن. فقد نظمت المرأة مقاومة للنهُج العسكرية وأفسحت المجال للحوار والاعتدال لا في بعثات حفظ السلام فحسب، بل على مستوى القاعدة والمجتمع أيضاً. وبوضع تجربة المرأة على مائدة مفاوضات السلام، تستطيع المرأة أن تُدخل في عملية السلام فهماً عملياً لشتى التحديات التي تجابهها المرأة في حالة الصراع.

وكما حذّر أمارتيا سن، ”عندما تسمح أمة بوضع متدن لنسائها في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني، فإنها بهذا الفعل تعرض نفسها للخطر“. وتمشياً مع موقف بنغلاديش الإيجابي من الإدماج الفعلي للمرأة في جميع مجالات الحياة، وكجزء من التزامنا بتعزيز دور المرأة في السلم والأمن، ابتدأنا بإشراك المرأة في نطاق واسع من عمليات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

وبنغلاديش عضـو في فريـق أصدقـاء القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أنشئ بمبادرة من كندا. ولا نزال مشغولين في تنفيذ هـذا القـرار. ونحـن نتطلـع إلى قـرار إيجـابي بشـأن توصيات الأمين العام. ونرى أنها خطوة إلى الأمام، لا في المساواة بين الجنسين فحسب – وإن كانت كذلك – ولكن نرى بصورة أساسية أنها تحقق تعاوناً سلساً بين الجنسين للنهوض بمصالح هذه المنظمة والطموحات التي تتشاطرها البشرية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): يشير تقرير الأمين العام، المقدم إلى المجلس اليوم، إلى أن المرأة لا تتمتع بوضع متكافئ مع الرجل في أي مجتمع. كما يشير إلى أنه في المجتمعات التي تسود فيها ثقافات العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة قبل نشوب أي صراع داخلي، فإنها تتفاقم أثناء الصراع. وإذا لم تشترك المرأة في هياكل صنع القرارات في أي مجتمع، فليس من المحتمل أن تشترك في القرارات المتخذة بشأن الصراع أو عملية إحلال السلام التي تأتي في أعقابه.

وتعرب مصر – في هذا السياق – عن قلقها الشديد إزاء ازدياد معدل العنف الموجه ضد النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة والتداعيات السلبية المترتبة عليها على هيئة آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وجسدية. وبناء على ذلك، ورغبة منا في الإسهام بفعالية في إزالة أي غبن يقع على المرأة، قامت مصر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بدعوة واستضافة مؤتمر شرم الشيخ لتأسيس حركة دولية جديدة للمرأة والسلام تحت رعاية سوزان مبارك، قرينة رئيس جمهورية مصر، شارك فيها العديد من الشخصيات الدولية البارزة. وهدف المؤتمر إلى بدء سلسلة من النشاطات تمهيدا لعقد مؤتمر دولي عام ٢٠٠٤، يتناول قضية المرأة والسلام. وجاءات نتائج المؤتمر متمثلة في التأكيد على ضرورة الاعتراف بالمرأة كعنصر فعال في فض المنازعات ومشاركتها في الجهود التي تبذل من أجل السلام وصنعه.

وشهدت الفترة الأخيرة اتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية، التي أسهمت في إيلاء اهتمام خاص بوضع واحتياجات المرأة في مناطق النزاع، من خلال تطوير وحدات خاصة لهذا الغرض في هياكل عمليات حفظ السلام التي تقوم الأمم المتحدة بإنشائها، وخاصة في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، فإننا نقدر الدور الإيجابي الذي تقوم به الوحدات المعنية بنوع الجنس العاملة في كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونرجو أن يتوسع هذا الدور عندما يتم نشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق الشرقية من الكونغو، وكذلك أن يتم الإبقاء عليه عندما يقدم مجلس الأمن على تخفيض حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع استتباب الأمن والاستقرار فيها.

ونحن إذ نتناول اليوم سبل حماية المرأة في فترات النزاع وتعزيز دورها ومشاركتها في مراحل ما بعد النزاع، لا نستطيع تجاهل نداءات الاستغاثة الصادرة عن المرأة الفلسطينية التي تعيش في أشد الظروف اللاإنسانية.

ونود الإشارة إلى معاناة المرأة الفلسطينية وأوضاعها المتردية تحت الاحتلال، وهي مسألة نوليها أهمية أساسية في مصر. إن المرأة الفلسطينية، سواء الزوجة أو الأم أو الطفلة، لا تلقى حتفها فقط مثلها مثل الرجال من جراء الأعمال العسكرية الإسرائيلية، وإنما تعاني من الإصابة نتيجة للطلقات العشوائية، سواء من جانب جيش الاحتلال الإسرائيلي أو من جانب المستوطنين بدون وجه حق. كذلك تتعرض

النساء لفقد موارد رزقهن، والاضطهاد، والإذلال، وتغيير الهياكل والعلاقات الاجتماعية، نتيجة لفقد الأسرة أو على الأقل أحد أفرادها.

ومن هنا يطالب وفد مصر بأهمية تناول مجلس الأمن لأحوال المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال من خلال التأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة الأرض إلى أصحابها في إطار سلام عادل يقوم على أسس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وطبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

وأود أن أعيد التأكيد على موقف مصر الثابت، والذي سبق وأن أوضحناه مرارا أمام المجلس الموقر، وهو أنه من الضروري تناول موضوع حماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة في إطار أوسع وهو حماية جميع المدنيين. وفي هذا السياق أود التركيز على نقطتين هامتين:

أولا، ضرورة حفاظ المجلس على التوازن الدقيق بين عمله وعمل الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة كما نص عليها الميثاق، وعلى الأخص ضرورة احترام الدور الأساسي والأصيل للجمعية العامة بالنسبة لتناول الموضوعات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، ومن ضمنها الموضوعات المتعلقة بالمرأة.

ثانيا، نؤكد على أن الممارسات الإنسانية الدولية لا يجب أن تتعارض مع احترام وتنفيذ المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والأحكام الثابتة للقانون الدولي الإنساني. ونحن إذ نرحب باستعداد المجلس للاستجابة السريعة للحالات التي يكون فيها المدنيون مستهدفين وعندما يكون هناك تعمد في حجب المساعدات الإنسانية الملحّة عن الوصول إلى مستحقيها، إلا أننا نؤكد في ذات الوقت أهمية أن تتم تلك الاستجابة في إطار أحكام الميثاق ومواده. وفي هذا السياق، فإنه في حالة تعذر قيام المجلس بمسؤولياته لأسباب خارجة عن إرادته، فإنه يمكن النظر في الاستفادة من قرار الجمعية العامة الخاص بالاتحاد من أجل السلام.

نود التأكيد على أهمية أن توضع في الاعتبار الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المختلفة والخاصة بالمرأة عند تناول موضوع المرأة والأمن والسلام، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧، والتي تشكل الأساس القانوني الخاص بحماية النساء والفتيات أثناء الصراعات المسلحة، وكذلك اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ونتائج مؤتمر بيجين وبرنامج عمله، حيث أنها كلها تضع الأسس الرئيسية للعمل الدولي نحو إدماج بُعد النوع في كافة أعمال المنظمة. ويشمل ذلك دور المرأة المحوري في إقرار الأمن والسلم الدوليين.

وترحب مصر بإدماج نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بُعد النوع في بنوده، وهو ما يعني اشتمال تعريف جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والعنف القائم على أساس نوع الجنس، مثل الاغتصاب وممارسة البغاء بالإكراه، والاتجار في الأشخاص والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة واللاإنسانية، والاستعباد. كذلك ترحب مصر بمراعاة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا والشهود، والتمثيل المنصف للذكور والإناث كقضاة، وضمان توافر خبراء قانونيين في مسائل محددة من قبيل العنف الذي يستهدف النساء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مامالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى الآخرين في الثناء عليكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذا الاجتماع الهام عن المرأة والسلام والأمن، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، يجدد وفدي التزامه بتعزيز دور المرأة في حل الصراعات ومنع نشوبها، وفي الجهود المبذولة لحفظ السلام وبناء السلام.

ويرجو وفدي أيضاً أن يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، الذي عمل في اضطلاعه بالدراسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تعاون وثيق مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

وتسلّم الدراسة المذكورة، في جملة أمور أخرى، بأن النساء والفتيات في أعقاب حالة من حالات الصراع المسلح تواجهن مهمة هائلة تتمثل في إعادة بناء حياتهن، وهي حالة تزداد سوءاً حين يتعين عليهن أيضاً التعامل مع الترهيب والتهديدات الجسمانية والعنف المترلي.

وقد انقضى عامان منذ أكدت الدول الأعضاء مجدداً منهاج عمل بيجين، وما زال يتعين عمل الكثير لتعميم المنظور الجنساني في مجال حفظ السلام ونزع السلاح. وإذا أريد إحراز تقدم صوب الأخذ بمنظور جنساني فيما يتعلق بالسلام والأمن، فلابد للحكومات أن تتعلم من التجارب التي تمر بها المرأة والفتاة خلال الصراعات المسلحة.

وكثيراً ما تؤدي الصراعات المسلحة إلى اقتراف أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي، وعادة ما تكون ضحاياها من النساء والفتيات. وقد أصيب بعضهن في خلال ذلك بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبغضّ النظر عن العنف الجنسي، فإن النساء والفتيات يقعن أيضاً ضحايا للاختطاف والإكراه على البغاء ولفرض الاتجار بهن من قِبل الجماعات العسكرية وشبه العسكرية وغيرها.

وسوف تساعد تجارب النساء والفتيات من ضحايا الصراع المسلح وآلامهن على التصدي للأسباب الجذرية للصراع، كما أن من المهم اعتبار مشاركتهن، سواء بصفة رسمية أو غير رسمية، ضرورية وهامة في عمليات السلام.

كما يجب على الوكالات التابعة للأمم المتحدة وسائر منظمات الإغاثة التي تقدم المساعدة في العمليات الإنسانية أن تتخذ التدابير وأن تضع الآليات المناسبة من أجل حماية المرأة والفتاة من العنف. ولا بد من إتاحة السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن إمكانية التمتع بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية، لهذه الفئة الضعيفة.

وقد حظيت محنة المرأة في ظروف الصراع بمزيد من الاهتمام في الفلبين في إطار خطتنا التي يستغرق تنفيذها ٢٥ عاماً من أجل المرأة. وتتضمن الخطة برامج لحفظ السلام وبناء السلام تراعي فيها الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك مراعاة هذه الفوارق في مجال التعليم من أجل السلام. وعلى وجه التحديد، تشمل خطتنا للتنمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين استراتيجيات لإدماج المرأة في مشاورات السلام وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في عمليات حل الصراعات والتوحيد والمصالحة.

وتتطلع حكومتي إلى أن يوفر مجلس الأمن الزخم اللازم لتعزيز إشراك المرأة في إيجاد الحلول للصراعات المسلحة وفي حفظ السلام وبناء السلام. ويطرح تقرير الأمين العام توصيات ملموسة بغرض إيجاد آليات عملية وقابلة للتنفيذ من أجل تعميم المنظور الجنساني في مجالي السلام والأمن.

أما فيما يتعلق بتوصيات الأمين العام بشأن التعمير وإعادة التأهيل، فإن الفلبين عاكفة على العمل من أجل

تعميم مخططات السلام الخاصة بالمرأة والطفل، التي تدرج الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية في برامج حركات السلام الشعبية.

وهذا يتضمن توعية الحكومة بشواغل المرأة المتعلقة بنوع جنسها، من خلال الحوار وتنظيم وتقوية المنظمات النسائية، واستعراض مدى الاستجابة الجنسانية في التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام. ختاما، يحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من النظر بتعمق في توصيات الأمين العام في أقرب فرصة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل أستراليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد تش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إعطائي هذه الفرصة لأخاطب المجلس مرة أخرى في ظل رئاستكم، وبصفة خاصة لأتكلم باسم أستراليا عن هذا الموضوع البالغ الأهمية. كما نقدر عظيم التقدير تقديم الأمين العام شخصيا لتقريره.

بعد مرور سنتين على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يمكن لأي شخص أن يشكك جديا في مدى أهمية المسائل الجنسانية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي إعادة بناء المجتمعات المحلية بعد الصراع. وفي وقت تحول فيه عدد كبير جدا من القرارات والبيانات إلى أوراق مهملة، فإن هذا الإنجاز ليس بالهين. إن الدراسة الخاصة بالمرأة والسلام والأمن – التي سعدت أستراليا بتقديم جزء كبير من تمويلها – وتقرير الأمين العام عن هذه الدراسة، يحافظان على الزخم الذي ولّده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكل منهما موضع ترحيب.

والمعلومات التفصيلية الواردة في هاتين الوثيقتين لا تدع أي مجال للشك في أننا، إن كنا جادين فيما يتعلق بحسم الصراعات، يجب أن نكون جادين فيما يتعلق بالمنظورات الجنسانية بشأن هذه الصراعات. فالمنظورات الجنسانية ليست هامشية ولا هي اختيارية؛ ولا يمكن، ولا ينبغي، أن تكون فكرة ثانوية تأتي بعد حين. بل إن الأنماط الجديدة للصراعات وحقيقة أن النساء والفتيات هن دائما الضحايا الرئيسية للصراعات، تعني أن نوع الجنس يشكل محور الكثير مما يفعله هذا المجلس وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن التوصيات وسرد الحقائق كما ترد في الدراسة وفي تقرير الأمين العام غنية عن البيان. وهي، إلى جانب الدراسة التكميلية التي أعدت تحت إشراف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، توفر لنا صكا إرشاديا قيما ومعقولا بشأن الطريقة التي يمكننا بها مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكيف يمكننا أن نكفل إدماج المنظورات المتعلقة بالمرأة والفتاة منهجيا في جميع جهودنا الرامية إلى صون السلام وإحلاله.

وأود أن أسلط الضوء على اثنتين من الملاحظات المهمة العديدة الواردة في الدراستين. الملاحظة الأولى هي أن ظروف الإجحاف وعدم الاهتمام بحقوق المرأة قبل نشوب الصراع، تزداد تفاقما أثناء الصراع. والواقع هو أن هذه الأوضاع، وبالذات الافتقار إلى تمكين المرأة ومشاركتها، تقلص قدرة المجتمعات المحلية على تفادي الصراعات. ومن ثم، فإن التركيز الواضح على تمكين المرأة قبل اندلاع الصراعات، يجب أن يكون عنصرا أساسيا في أية استراتيجية لمنع الصراع – وهو ما ينبغي، في المقام الأول، أن يكون هدفنا الأساسي.

ثانيا، إننا بحاجة إلى أن نرى النساء كمساهمات في السلام، لا مجرد ضحايا للصراعات. وعلينا أن نكون مجتهدين ومبدعين في إعطاء المرأة دورا في عمليات السلام.

ويمكن للمجلس في هذا الصدد أن يضطلع بدور ريادي مهم، وخصوصا في تصميم ولايات وضمان أن تكون الموارد اللازمة متاحة لكفالة التنفيذ التام لتلك الولايات. والخبرات التي اكتسبتها منطقتنا - في جزر سليمان وبوغينفيل وتيمور الشرقية - لهي خير شاهد على الفرق الحيوي الذي يمكن أن تحدثه المرأة في مسار صراع ما. ولن أخوض في تفاصيل تلك التجارب الإقليمية هنا، فهي واردة في النص المكتوب لبياني. وقد نوقشت أيضا في بيان ممثل فيجي الذي تكلم باسم مجموعة بلدان محفل جزر المحيط الهادئ.

غير أنني أود أن أقول إن برنامج أستراليا للتعاون الإنمائي يعترف بالأبعاد الاجتماعية والجنسانية للصراعات، وبالتالي، فإنه يدعم هدف زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وحصولها على الموارد وتحكمها فيها. وهو يعمل من أجل ضمان اضطلاع المرأة بدور متكافئ في الهياكل السياسية وفي صنع القرارات الخاصة بمجتمعها المحلي.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، استهلت أستراليا سياستها المتعلقة بالسلام والصراع والتنمية. وهذه السياسة توفر إطارا لتحسين قدرة برنامجنا للتعاون الإنمائي على التصدي لحالات الصراع وعدم الاستقرار. وهذا يعني أنه سيكون هناك تركيز أكبر على منع نشوب الصراع وبناء السلام، إلى جانب بعثات الإغاثة الإنسانية والتعمير التابعة لبرنامج المعونة، وهي أكثر اتساما بالطابع التقليدي. وفي ضوء أهمية ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات بناء السلام، فإن برنامج التعاون الإنمائي سيحسن من إدماج المبادئ الجنسانية في جميع استجابات المعونة.

وفي المستقبل، سوف ندعم أيضا عناصر المجتمع التي تعمل من أجل التسوية السلمية للتراعات والمظالم. والدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة كبانية للسلام سيحظى بتركيز خاص، ونحن نتطلع إلى مواصلة الإسهام في هذه القضية ذات الأهمية القصوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل شيلي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أثني عليكم، سيدي، لأدائكم الحاسم والبارز، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر مشحون بالأعمال بشكل خاص، وأن أشكركم على منحي الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة.

قبل ما لا يزيد على ثلاثة أشهر، وفي هذه القاعة بالذات، أتيحت لنا الفرصة للتأمل مليا في مسألة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والذي أكد من جديد على أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراع وبناء السلام، وفي عملية التعمير بعد انتهاء الصراع. ولدينا اليوم عنصر مهم آخر لإثراء مناقشتنا: تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. وهذا التقرير، لشموليته ووجاهة توصياته، نعتبره وثيقة أساسية لمعالجة هذا الموضوع المهم في المستقبل.

ونود أن نعرب عن امتناننا لمساهمات الخبيرتين المستقلتين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيد إلين جونسون سيرليف والسيدة إليزابيث رن، وأن نرحب بالبيان الذي سيدلي به ممثل النمسا في وقت لاحق باسم شبكة الأمن الإنساني، التي تمثل شيلي طرفا فيها.

وقد اعتبر أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أرسى الأساس للمناقشات المقبلة حول دور المرأة في تسوية الصراع وصون السلام على جميع المستويات. ومنذئذ، ما فتئ المجتمع الدولي يشهد زيادة نشطة ومطردة في المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى تمكين المرأة من القيام بدور أكثر أهمية في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالصراعات. وهذه

المبادرات ليست كافية، وإن كانت مفيدة. وبالتالي، نود أن نذكر بما أكده الأمين العام من أن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساواة بين النساء والرجال، وبالتنمية.

وحتى في هذه اللحظة التي أدلي فيها بهذا البيان، توجد مجتمعات محلية بأكملها تعاني من عواقب الصراع المسلح والإرهاب. والنساء والفتيات يتأثرن بها بشكل خاص بسبب وضعهن في المجتمع وبسبب نوع الجنس. وحقوقهن الإنسانية تنتهك بصفة منهجية وبدرجة لا يمكن تصورها.

وهناك عدد من التدابير التي يمكننا اتخاذها للحيلولة دون استمرار هذا الوضع. وكما أكدنا من قبل في مناسبة مماثلة في نفس هذه القاعة، فإن هذه التدابير تتضمن اتخاذ خطوات فعالة لرفع الحواجز التي تحرم المرأة من المشاركة بفعالية في عملية صنع القرار، ومن فرص الوصول إلى دوائر السلطة. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي الرأي القائل إن إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام يجب أن يحظى بالأولوية في جداول الأعمال الحكومية.

ونوافق على النقطة الواردة في تقرير الأمين العام ونعتبر أنه من الضروري إبرازها، وهي أن إدماج المنظور المتعلق بالمرأة في عمليات حفظ السلام متطلب رئيسي لتعزيز المساواة بين الجنسين بطريقة مستدامة على مر الزمن. ويذكر الأمين العام بوضوح أن ذلك يرسي الأساس لإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع ويقرر بشكل عام الهياكل السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ونتفق كذلك على أن هذه مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا، رجالا كنا أو نساء.

ونكرر رأينا، وهو أنه من الضروري أن نزيد عدد النساء المعينات ممثلات أو مبعوثات خاصات للأمين العام للاضطلاع بأعمال بعثات السلام ونطالب بوجود أكبر للنساء كمراقبات عسكريات وعضوات في قوات الشرطة المدنية وموظفات في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان.

وتعتقد شيلي أن تعزيز دور المرأة في المجتمع، وبخاصة المشاركة السياسية، أولوية من أولويات الدولة. وقد شاركت بلادي بنشاط في جميع المناقشات الدولية حول هذه المسألة وأوفت بجميع الالتزامات التي قطعتها. وفي هذا السياق رحبت بحماس شديد وبتفاؤل متجدد باتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتؤيد اليوم تقرير الأمين العام نظرا لصلاحيته.

وقد حان الوقت لكي نسد الفجوة بين النوايا والواقع. وفي مناقشاتنا الكثيرة والشاملة نتناول بشكل عملي جميع العناصر المتعلقة بإدماج المنظور المتعلق بالمرأة في مختلف مراحل عمليات السلام كلها. ولدينا بالفعل معلومات كثيرة حول مشاكل النساء والأطفال في الميدان وحول نواحي ضعفهم وقوتهم. ونحن تعهدنا باتخاذ مجموعة من التدابير ونجحنا في إنشاء إطار قانوني دولي متين. ومع ذلك من الناحية العملية لا نزال عاجزين عن تنفيذ كل هذه التدابير.

وهذه مهمة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني أيضا. ولا يسعنا أن نتجاهل الدور الذي نعترف بأنه دور المجتمع المدني، وبخاصة شبكات المنظمات النسائية التي تعمل في الميدان. ويرد ذلك بوضوح في تقرير الأمين العام. والأعمال التي تضطلع بها شيلي في هذا المجال، وفي مجالات أخرى لها أهمية خاصة، كما تدلل عليه أنشطتنا المتعددة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وفي إطار مناقشتنا حول ضرورة العمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرحب بالاقتراح الهام الذي طرحه أمس ممثل المملكة المتحدة بأن يطلب كل عام إلى عضو من أعضاء المجلس الإشراف على تنفيذ قراراتنا عن إدماج المنظور

المتعلق بالمرأة وعن العمل مع الكيانات ذات الصلة في الأمانة العامة لتحقيق ذلك الهدف.

وأخيرا، نكرر الإعراب عن أملنا في أن يتولى المؤتمر الدولي المعني بالمرأة في عمليات السلام، المزمع عقده في شيلي في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي نظمناه بالتعاون مع رئاسة الاتحاد الأوروبي - كما ذكر ممثل الدانمرك أمس - فتح آفاق جديدة للتنفيذ العملي للبند قيد المناقشة. وبالمثل، نأمل أن يعمل التقرير المعروض على المجلس اليوم والمناقشة الهامة التي نشارك فيها على إثراء هذه المناقشات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على إجراء مناقشة اليوم المفتوحة عن هذا البند. ونرحب بهذه المناقشة عن قضية نعتبر أن لها أهمية كبرى. ونتطلع أيضا إلى تقييم الخبراء المستقلين لأثر الصراع المسلح على المرأة ودور المرأة في بناء السلام. ونرى أن المبادرة الحالية تتيح فرصة هامة للتفكير في محنة المرأة في حالات الصراع، فضلا عن دورها في حل الصراع ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

ولمحنة المرأة في الصراع المسلح تاريخ طويل كتاريخ الحروب. وقد كتبت الكاتبة الأمريكية كيت ريتشاردز أوهير قبل ما يقرب من قرن: ”إن المرأة... هي التي تدفع الثمن فيما تتأجج الحرب، وستكون المرأة هي التي تدفع مرة أخرى عندما تأخذ الحرب مجراها الدموي“. وهناك تعليمات محددة في اتفاقيات جنيف وفي صكوك حقوق الإنسان تحرم التعذيب والعنف والاغتصاب وإساءة معاملة المرأة أثناء الصراعات. ومما يؤسف له أنه جرت مخالفة هذه التعليمات أكثر مما جرى الامتثال لها.

و لم تخفض مسيرة الحضارة من معاناة المرأة ونواحي ضعفها الخاصة في حالات الصراع المسلح. فالجرائم ضد المرأة تكثر في العديد من الصراعات الجارية والتي نشبت مؤخرا. ويستخدم الاغتصاب المنتظم لإرهاب السكان وإجبار الخصوم على التشرد وإضعاف معنوياتهم - كما في البوسنة والهرسك. وفي الصراع الذي استمر عقدين في أفغانستان، كان عوز مئات الآلاف من النساء سببا لانتشار العواقب المترتبة عليه.

وفي النضال القائم من أجل الحرية في جامو وكشمير أيضا، استخدم جيش الاحتلال اغتصاب النساء والفتيات وإذلالهن كأداة من أدوات الحرب. وقد شهدت منظمات حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٢ أنه عادة ما يجري الإبلاغ عن القوات الهندية في جامو وكشمير بأنها ”تغتصب وتسيئ معاملة النساء أثناء عمليات مكافحة التمرد“. ووثقت آسيا ووتش والأطباء من أجل حقوق الإنسان ممارسة قوات الاحتلال الاغتصاب على نطاق واسع بهدف ”معاقبة وإذلال المجتمع المحلي بأسره“. وتتضمن تقارير منظمة العفو الدولية أن ’الخونة‘ [المناصرين للهنود] في... كشمير يقترفون أعمال ”الإيذاء والخطف والاغتصاب والقتل المتعمد والتعسفي“، كما أن هذه الأعمال تقترف ”بدعم من قوات الأمن الهندية“.

وعوز المرأة مظهر آخر من مظاهر الصراع في كشمير. وهناك آلاف النساء ممن قُتل أزواجهن أو شوهوا، قد اختفين أو احتجزن. ونحث الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إعداد مسح لعدد النساء الكشميريات اللاتي يعانين من العوز. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الواجبة لتقديم المساعدة والتعويض لهؤلاء الكشميريات. ونحث الوكالات الإنسانية، وبخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية، على العمل كأداة وكسبيل لتوزيع هذه الإغاثة. ويجب ألا تعترض الاعتبارات السياسية سبيل الوكالات

الإنسانية الدولية التي تتصدى لمحنة نساء كشمير وأطفالها الذين يعانون من الصراع الدموي الطويل في وطنهم.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠ اتخذ مجلس الأمن قراره البارز ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والصراع المسلح. كما يتضمن إعلان ومنهاج عمل بيجين توصيات شاملة بشأن المرأة والصراع المسلح. وعلى مجلس الأمن أن يعزز العمليات المتعلقة باحترام وتنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في الصراعات المسلحة بما في ذلك المبادئ المتصلة بحماية المرأة.

ونعتقد أنه يجب على المجلس ألا يضمن فحسب اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للتصدي لحالات الأزمات بغض النظر عن موقعها الجغرافي، بل عليه أيضا أن يتجنب الانتقائية في تنفيذ قراراته. فميثاق الأمم المتحدة يتضمن أحكاما، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفصل السادس، يمكن استخدامها من أجل تعزيز تنفيذ قرارات المجلس.

ولقد قدم تقييم الخبراء الدوليين وتقرير الأمين العام عدة مقترحات ذات صلة إلى المجلس. كما يقترح وفد باكستان التدابير التالية لنظر المجلس:

أولا، ينبغي للمجلس أن يصدر إعلان مفاده أن استهداف النساء، لا سيما استخدام الاغتصاب كأداة من أدوات الحرب، يعتبر جريمة حرب يخضع مرتكبها للعقاب على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا، ينبغي بدء دراسة لحالات الصراع الأخيرة والحالية لتحديد الجرائم المرتكبة ضد النساء بغية السعي لإنصاف ضحاياها وتعويضهن.

ثالثا، يطلب من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حاليا وفي المستقبل أن ترصد حالة النساء والفتيات في المناطق التي توجد فيها بعثات للأمم المتحدة، وأن ترفع تقارير منتظمة بشأنها إلى مجلس الأمن.

رابعا، يجب تشجيع مشاركة النساء على أكمل وجه ممكن في عمليات السلام وكذلك في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، بما في ذلك عمليات إعادة الإدماج، والتعمير وإعادة تأهيل المجتمعات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

خامسا، مطالبة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بأن تطور السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المتأثرات بالصراع، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية والنفسية لهن.

سادسا، قد يشرك مجلس الأمن هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني، ربما باستخدام صيغة آريا من أجل إجراء مناقشة شاملة لتعزيز تلك التوصيات والإجراءات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. لقد انقضى عامان الآن منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فقد كان ذلك القرار نقطة تحول من حيث اعترافه بما للحرب من آثار مختلفة على النساء والفتيات، وبالمساهمات الهامة والفريدة التي تقدمها المرأة لعمليات بناء السلام وإعادة التعمير. ومع ذلك فإننا ندرك أنه ولئن كانت منظومة الأمم المتحدة قد حققت تقدما في هذا المجال، فإننا ما زلنا أقرب إلى بداية عملنا وليس إلى نهايته.

ويذكرنا نشر تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن هذا الأسبوع، وهو تقرير كنا ننتظره بشغف، بأن التنفيذ الكامل لهذا القرار الهام أمر حاسم. وتؤيد كندا دعوة الأمين العام إلى تعزيز إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين

في أعمال مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة. ومثلما قالت فرنسا، نرى أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يطلبوا معلومات عن حالة النساء والفتيات وأن يستخدموا تلك المعلومات عند النظر في حالات صراعات بعينها. وينبغي للمجلس أن يضمن النظر في الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بجدية في تحليلاته وأن يعبر عنها في قراراته. ويجب أن يصبح هذا النهج مسألة روتينية مثل التأكد من السلامة المالية.

وينبغي ألا تؤدي القيود التي تحدد حجم تقارير الأمين العام إلى منع إدماج منظور المساواة بين الجنسين.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ويتعين على المجلس أن ينظر بعناية في آليات التنفيذ. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة اقتراح كولومبيا الداعي إلى إعداد خطة عمل في هذا الخصوص. كما نرحب باقتراح المملكة المتحدة الذي يطالب بأن نحدد في كل سنة عضوا من أعضاء مجلس الأمن يتولى الإشراف على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويعمل مع الجهات المعنية في الأمانة العامة من أجل تحقيق هذا الهدف. وننضم إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في تطلعه لرؤية حوار يجرى مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية عن كيفية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في أنشطتهما.

وترحب كندا بتقرير الأمين العام، ونشاطره شواغله، نظرا لأن النساء والفتيات ما زلن يستهدفن بشدة ويتأثرن بشكل سلبي من الصراعات المسلحة. ويسرنا أن نرى التوصيات الشاملة وواسعة النطاق من أجل العمل الواردة في الدراسة والتقرير. ونأمل أن تؤدي تلك التوصيات إلى حفز الدول الأعضاء على العمل بما يتجاوز مجرد الكلمات.

وكما قلنا في الجلسة العلنية المعقودة بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، تواصل كندا بنشاط تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها وقت اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تحذو الحذو نفسه. ونشير إلى المذكرة التي اعتمدها المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٢، ونشدد على أن قضية المرأة والسلام والأمن لا بد من أن ينظر فيها في إطار جدول الأعمال المتعلق بحماية المدنيين.

وندعو أيضا إلى الإشارة بشكل صريح إلى الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الولايات الخاصة بكل الممثلين الخاصين للأمين العام. ونشجع المجلس على أن يغتنم فرصة حضور هؤلاء الممثلين الخاصين في هذا المحفل لتحميلهم المسؤولية عن مراعاة هذه الجوانب في بعثاتهم.

إن إدماج منظور المساواة بين الجنسين في عمليات دعم السلام أمر حيوي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام المقبل، الذي طلبته اللجنة الخامسة للجمعية العامة بشأن استراتيجية إدماج المرأة في المجرى العام لكل أنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام وبشأن توفير الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وسوف نحث مرة أخرى زملاءنا في اللجنة الخامسة على أن يأذنوا بتخصيص الموارد اللازمة لتعزيز قدرات إدارة عمليات حفظ السلام على معالجة مسائل المساواة بين الجنسين.

ويستحق المستشارون المعنيون بالجنسين في الميدان دعما مناسبا من المقر، حسبما أوصت بذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. فهذا الدعم ضروري لنجاحهم في عملهم.

وتود كندا أيضا أن تؤكد على الحاجة إلى استمرار الجهود في مرحلة إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. وثمة مصلحة مؤكدة لمجلس الأمن، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء في ضمان عدم تجاهل حقوق النساء والفتيات في حالات إعادة التعمير مثل الحالة في أفغانستان.

وإن التوقيع على اتفاق سلام رسمي لا يؤدي بالضرورة إلى القضاء على العنف في المجتمعات والأسر. ولا بد من معالجة العنف المترلي في بناء السلام المستدام للجميع - للنساء والرجال والفتيات والفتيان. ومما يشجعنا أن نرى الاعتراف بالصلة القائمة بين أمن المرأة والعنف الأسري في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

وتشاطر كندا الرأي الذي أعرب عنه ممثل ليختنشتاين بشأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وترحب حكومة بلادي بتشديد الأمين العام على أهمية التوسيع المستمر للإطار القانوني الدولي من أجل التصدي للجرائم الخاصة التي تتعرض لها النساء في الصراعات المسلحة. ونظرا للجرائم الخطيرة التي ارتكبت على أساس الجنس خلال الحرب الأهلية في سيراليون التي استمرت عشر سنوات، نثني على المدعي العام لمحكمة سيراليون الخاصة لقيامه بتعيين مستشارين معنيين بالفوارق بين الجنسين. ويعد عمله هذا تقدما هاما في هذا الصدد.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته إلى أصوات الوفود التي طالبت بتحقيق تمثيل متوازن أفضل بين الجنسين في كل أجهزة منظومة الأمم المتحدة. ونشير هنا على وجه الخصوص إلى الرسالة التي أعربت عنها اللجنة الثالثة للجمعية العامة في الأسبوع الماضي المتمثلة في اعتمادها لمشروع القرار الذي اشتركت في تقديمه كندا وأستراليا ونيوزيلندا من أجل تحسين مركز المرأة في منظومة الأمم المتحدة. وبمقتضى هذا النص أعربت أكثر من مائة وخمس وعشرين دولة من مقدمي مشروع القرار عن قلقها لأن واحدة فقط من بين خمسة وخمسين ممثلا خاصا أو مبعوثا للأمين العام تكون من النساء، وأن النسبة المئوية من المكلفات في عمليات السلام قد تناقصت. كما أن المشروع يحث الأمين العام على مضاعفة جهوده لإحراز تقدم كبير صوب هدف الخمسين في المائة في المستقبل القريب.

ونحن نتطلع إلى إصدار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقريره، وإلى زيادة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى بمن فيها أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وشبكة شركائنا في أمن الإنسان، بشأن متابعة العمل المتعين إنجازه.

وكندا تؤيد بشدة ونشاط التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشكركم، سيدي، مرة أخرى على توفير محفل لهذه المناقشة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضى عامان على حدوث تطور هام للمرأة باعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واليوم، وقد برز اهتمام كبير هنا في الأمم المتحدة، يظهر صراع محتمل ذو آثار بعيدة المدى بالنسبة للعالم، فأصبح من الملائم جدا أن نستغل هذا اليوم، وإن جاء متأخرا، لاستكناه كيفية تعزيز السلام، وبالتحديد إعادة تأكيد إصرارنا على تحويل أهداف القرار التاريخي إلى واقع، وبالتالي نشرك المرأة في كل المسائل والجهود المتصلة بالسلام والأمن.

إن تقرير الأمين العام تقرير شامل في تحليله وفي الاقتراحات للعمل التي وردت فيه. فالكثير من هذه الاقتراحات يفتح أمامنا أبوابا جديدة لإدراج المنظور الجنساني ولزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وحفظ السلام والعمليات الإنسانية والتعمير والتأهيل ونزع السلاح والتسريح والإدماج. ونحن نرحب أيما ترحيب بالاقتراحات الملموسة.

وأرى، بوجه خاص، أن جمع البيانات المتعلقة بعمليات السلام موزعة حسب نوع الجنس والعمر وفق

ما اقترحه التقرير، ينبغي أن يكون إجراء ذا أولوية إذا أريد أن تكون للإجراءات الأخرى صلة بالواقع على الأرض.

ثم إن الصورة المتزايدة للنساء والفتيات كمستفيدات ومشاركات في المراحل الأولى من العمليات الإنسانية، وفق ما اقترح في التوصية ١٤ تمنع وقوع النساء والفتيات ضحايا للانتهاكات والعنف بعد ذلك، فهما يفترسان نواحي ضعفهن الخاصة في حالات الأزمات.

والواقع أن الوقاية جانب أساسي في أي جهد دائم لحل المشاكل. وأود في هذا الصدد أن أبين النقص النسبي في الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في منع زعزعة السلام ومنع الصرع.

ففي دبلوماسية زمن السلام يكون للمرأة بالفعل دور هام، ويشهد على ذلك وجود زميلاتنا القادرات معنا هنا. غير أن إسهام المرأة في عمليات منع الصراع أو إدارة الأزمات نادرا ما يخضع للمناقشة.

فإذا كان للمرأة إسهام كبير تقدمه في بناء وتعزيز سلام جديد فلا بد أن تكون أيضا ميسِّرة ومفاوضة فاعلة في صون أي سلام قائم. وفي هذا الصدد، وتأكيدا لنقطة في القرار التاريخي، أحث الأمين العام على أن يعيِّن أكثر من امرأة في منصب الممثل الخاص والمبعوث الخاص نيابة عنه، وأحث النساء المؤهلات على أن يقدمن أسماءهن لإدراجها في القائمة المركزية.

كذلك يمكن أن يتسع دور المرأة في منع الصراع، على الصعيد المحلي. وينبغي أن تتضمن برامج تدريب النساء والجماعات النسائية على عمليات السلام، مسائل منع الصراع أيضا. فالآن ثمة دلائل كافية تبين أن أسلوب المرأة في الاتصالات أقرب إلى أن يكون أكثر مرونة وأكثر اتجاها لتوافق الآراء من أسلوب الرجل. ودون الخوض في التعميم لأكثر مما ينبغي، أرى أنه كلما زاد إسهام المرأة زاد احتمال تفادي الصراع واحتمال حله أيضا.

وأود في الختام أن أؤكد بالتزام حكومتي القوي بالقرار التاريخي وأتطلع إلى رؤية توصيات الأمين العام وقد تحولت إلى فعل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل ناميبيا. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): عندما قررت ناميبيا، حين تولت رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أن تضع قضية المرأة والسلام والأمن على جدول أعمال المجلس، كانت تدرك تماما المصاعب الهائلة والمفزعة التي تواجه المرأة في حياتها العادية، بل تكون المصاعب أشد في وقت الصراع.

كذلك كنا ندرك البرامج المستحقة للثناء الموجودة بالفعل للتصدي لهذه الحالة المزرية، ومنها مثلا إعلان ومنهاج عمل بيجين. غير أنه كان من الواضح للأسف أن التقدم ضئيل للغاية وبطيء للغاية، وأن الطابع المتغير للصراعات يفضي إلى تردي أوضاع النساء والفتيات. لذلك رأينا الحاجة ماسة إلى زيادة الجهود، ومن ثم جاءت مناقشة مجلس الأمن التي أفضت إلى اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد حظي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالترحيب باعتباره قرارا معلما وأصبح صكا قويا يمكن بموجبه التفاوض على حقوق النساء والفتيات وحمايتها. وفي بعض الحالات استخدم القرار أداة ردع قوية لكبح جماح ازدياد العنف والإساءة إلى النساء والفتيات.

ونحن نجتمع هنا اليوم بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لإصدار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونشكركم على مبادرتكم بعقد هذا الاجتماع. وأمامنا الآن دراسة مفصلة بعد بحث

دقيق بشأن المرأة والسلام والأمن، إلى جانب تقرير الأمين العام، الذي يبرز النتائج والاستنتاجات الهامة لهذه الدراسة. فأشكر المستشار الخاص المعني بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، على العمل الرائع في إعداد الدراسة بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ونشيد فضلا عن هذا بالمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لاستهلال تقييم وضعه خبراء مستقلون بشأن تأثير الصراع المسلح على المرأة ودور المرأة في بناء السلام. ونحن نتوق إلى الاطلاع على ذلك التقييم.

ويوضح التقرير المعروض علينا تماما التحديات التي يتعين التصدي لها إذا أردنا إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين في مجالات السلم والأمن. والأهم من ذلك هو أن التقرير تضمن مجموعة من التوصيات المفيدة التي لو تم تنفيذها يمكن أن تعزز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن تعجله، ويمكن أن تؤثر تأثيرا شديد الإيجابية على وضع النساء والفتيات في حالات الصراع بصفة عامة.

وتظهر الدراسة وتقارير أخرى أنه تم اتخاذ عدد من التدابير لتنفيذ القرار. ومع ذلك، فنحن نعرف من الناحية العملية أننا لم ننجز الكثير لتحسين محنة النساء والفتيات، وأن الظروف المعاكسة لهن لا تزال سائدة كما كانت دائما. وتتأثر المرأة بالصراع على نحو غير متناسب. فعدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا هم من النساء. وهن يتعرضن للاغتصاب والاستغلال الجنسي والاتجار بهن وغير ذلك من أشكال التجريد من الإنسانية، مما يجعلهن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن النساء غير ممثلات بالقدر الكافي ولا بالشكل المناسب على جميع مستويات ومراحل صنع القرار في عمليات السلام وعمليات حفظ السلام.

وتوجد صعوبات فريدة وخاصة تواجهها النساء والفتيات في ظل الاحتلال الأجنبي. فعليهن أن يتعاملن مع جميع أشكال الإجحاف ضد المرأة في ظل أسوأ الظروف اللاإنسانية والظالمة. ونأمل أن يتم تناول هذه القضية بشكل أشمل في المستقبل وأن يكلف مجلس الأمن بإجراء دراسة عن محنة النساء والفتيات الرازحات تحت نير الاحتلال الأجنبي، وذلك بهدف اتخاذ التدابير الملائمة. وبالمثل، نشعر أنه من المهم إجراء تحليل لتأثير الجزاءات من منظور جنساني.

وعلى ضوء ما قلت، من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تعزيز عزمنا ومواردنا لضمان تنفيذ جميع أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل. ونحن نرحب بدعوة الأمين العام جميع الأطراف المعنية لاتخاذ تدابير إضافية حاسمة لضمان إدراج شواغل النساء والفتيات في جميع جهودنا المبذولة لتعزيز السلم والأمن.

ويرحب وفدي بدخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ، وهو النظام الذي أُخذت فيه الشواغل الجنسانية في الاعتبار عند تعريف الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن المهم أن يكون هناك تمثيل منصف للإناث من القضاة في المحكمة الجنائية الدولية، وأن يكون هناك توازن جنساني في جميع أجهزة المحكمة الثلاثة.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا بد أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لكي نضمن أن العدالة تراعي الفوارق بين الجنسين وتلبي الاحتياجات الخاصة بالنساء. وفي هذا الصدد، يولي وفد بلادي أهمية كبرى للتوصيات المتعلقة بتعيين قضاة ومستشارين ذوي خبرة قانونية في قضايا معينة، مثل انتهاكات حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك العنف القائم على الفوارق بين الجنسين والعنف الجنسي، في المحاكم المخصصة التي يقيمها مجلس الأمن في المستقبل.

ويؤيد وفد بلادي بالكامل جميع الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة النساء في جميع نواحي عمليات السلام، ولا سيما المشاركة على أعلى مستويات صنع القرار. فالمرأة قادرة تماما على ذلك، وهي تملك في حالات عديدة مقومات خاصة يمكن أن تفيد عمليات السلام. ولا بد أن يصبح إشراك المرأة بالكامل في المفاوضات بشأن اتفاقات السلام ممارسة معتادة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وفضلا عن ذلك، يتعين إدراج الاعتبارات الجنسانية بوضوح في ولايات جميع بعثات حفظ السلام. وفي نفس الوقت، ينبغي تعزيز التمثيل الجنساني في المقر وفي البعثات. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم إنشاء وحدة للقضايا الجنسانية في المقر، عملا بتوصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ونحن نشيد بجهود الأمين العام ونرحب بالتزامه المجدد بتحديد أهداف ملموسة لتعيين النساء في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين حتى نصل إلى تحقيق هدف بلوغ نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ويتجه بلدي أيضا نحو تحقيق نسبة ٥٠ إلى ٥٠ في المائة بين الرجال والنساء بأسرع ما يمكن وعلى جميع الصعد في كل سلطات الحكم.

ولكي نضمن السلام الدائم بعد انتهاء عمليات حفظ السلام، ولكي نمنع استمرار عدم المساواة بين الجنسين أو استفحاله خلال فترة ما بعد الصراع، ينبغي أيضا لعملية الإصلاح وإعادة التعمير أن تستفيد من مناظير جنسانية قوية. فلا بد من تعزيز مشاركة النساء في عمليات الإصلاح وإعادة التعمير عن طريق، جملة أمور منها، إدراج احتياجات المرأة في التقييم الأولي للمشاريع واستحداث أنشطة محددة الهدف، وبموارد كافية، تركز على الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات. ويمكن للمنظمات المتعددة الأطراف التي تقدم المساعدة بعد الصراع أن تؤدي دورا هاما في وضع هذه المعايير.

وأخيرا، أرى أن لدينا كل المعلومات التي نحتاجها حول هذه القضية. فلدينا في المقام الأول القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولدينا تقارير وتوصيات الأمين العام. كما لدينا الدراسة المعنية بالنساء والسلم والأمن. ولدينا أيضا كل الصكوك القانونية اللازمة. ولقد استمعنا، من خلال صيغة آريا، إلى أصوات النساء اللائي يعانين يوميا من الصعوبات، ونحن ننتظر تقييما من الخبراء المستقلين.

المطلوب الآن هو التنفيذ الفعال من جانبنا جميعا: الدول الأعضاء؛ وأطراف الصراع؛ ومنظومة الأمم المتحدة، مع تولي مجلس الأمن زمام القيادة؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمجتمع المدني؛ وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. ولا بد أن نغادر هذه القاعة بإحساس متجدد بالحاحية التصدي بجدية لمحنة النساء والفتيات في الصراع المسلح، والتفاني فيه والالتزام به، وضمان المشاركة النشطة للنساء في عمليات السلام وأنشطة بناء السلام بعد الصراع.

وأود أن أكرر عزم وفد بلادي مواصلة أدائه لدور نشط في جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن في وقت صعب جدا، ولكن بالتصدي للتحديات تُعرف الشخصيات، وسمعتكم الشخصية قد سبقتكم إلى هذا المحفل، حيث أنكم قد توليتم رئاسة العديد من الهيئات الأخرى بنجاح. وأود أيضا أن أشكر الأمين

العام، السيد كوفي عنان، على التقرير الممتاز (S/2002/1154) الذي قدمه.

مطروح أمامنا موضوع المرأة والسلام والأمن، وهو موضوع حيوي. ومما يسعدنا ملاحظة أن مجلس الأمن يعلق عليه الأهمية المطلوبة وأن المجلس يعلق أهمية متزايدة على البعد الإنساني للصراعات وخاصة على حماية أضعف الأشخاص: النساء والأطفال وكبار السن. وتلك الأهمية لها ما يبررها تماما، بالنظر إلى حقيقة أهم ضحايا أبرياء للصراعات ومشاركون على رغمهم فيها في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا.

ولا يسعني أثناء مخاطبة المجلس، إلا أن أذكِّر بصورة خاصة بالحالة المأساوية للنساء الفلسطينيات، اللواتي يواجهن يوميا انعدام الأمن والافتقار إلى سبل العيش اللذين يفرضهما الاحتلال الإسرائيلي.

أمام هذا المحفل استعرض المجتمع الدولي قبل عامين، وبعمق، المشاكل التي تواجه المرأة أثناء الصراعات المسلحة والتدابير الضرورية لحسمها. وناقشنا أيضا واجبات المجتمع المدني من أجل إدماج المرأة في جميع جهود تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. وقد تتوجت تلك المناقشة، كما يتذكر المجلس، باعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار ولاية المجلس بحفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع وتسوية الصراعات المسلحة وحماية المدنيين. وبالمثل، فإن اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أكد مجددا تصميم المجلس الراسخ على إيلاء اهتمام تستأهله الجوانب الإنسانية لكل نزاع، وعلى إلزام جميع الأطراف في الصراعات باحترام أحكام القانون الدولي، وخاصة الأحكام المتعلقة بالمرأة والطفل.

ولسوء الحظ، يجب أن نلاحظ أنه على الرغم من الجهود التي ذكرها من فوري، تظل النساء والفتيات الضحايا الرئيسيات للصراعات المسلحة، حيث أهن يواجهن – كما نسمع كل يوم – جميع أشكال العنف وخاصة العنف والاستغلال الجنسي. وإضافة إلى ذلك، يتم إجبار النساء والفتيات على المشاركة في الأعمال العدوانية أو الخدمة في معسكرات يتعرضن فيها لأعمال قسوة مختلفة. وفي بعض الأحيان، حينما يكن لاجئات – ويجب وضع مدونة سلوك ذات أهمية كبرى بشأن ذلك الموضوع – يتم الفصل بين الأمهات وبناهن، اللواتي يجبرن على اعتناق مبادئ غريبة عليهن. وبعد ذلك يعملن بأجور زهيدة بعيدا عن أسرهن وعن بيوهن. وإضافة إلى ذلك تعطي حالات الوفاة والاختفاء التي تتسبب فيها الصراعات المسلحة مسؤوليات إضافية للنساء، وبالتالي يجري استدراجهن بسهولة إلى ممارسة أنشطة غير قانونية مثل الاتجار بالمخدرات والدعارة لحساب شبكات الجريمة.

وفي ذلك السياق يكتسي تدريب العاملين في عمليات حفظ السلام أهمية كبرى من أجل توعيتهم بالحالة الضعيفة للنساء والفتيات في حالات الصراعات المسلحة، إضافة إلى خطة للمساواة بين الجنسين في جميع أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام. ونحن نرحب بحق باقتراح استحداث منصب مستشار شؤون المساواة بين الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام، وإن المغرب يؤيده.

ومن أجل تعزيز احترام حقوق النساء والفتيات في الصراعات، من الأهمية بمكان أن تدمج عمليات حفظ السلام النساء في جميع الأنشطة بحيث يستطعن تقديم إسهامات متساوية لإعادة بناء البلدان المتضررة. ولا يمكن الحفاظ على السلام الدائم بعد الأعمال العدوانية إلا إذا شاركت النساء بصورة تامة في جميع المفاوضات وفي الهياكل الناجمة عنها. ومع ذلك، يتطلب الإدماج الكامل للنساء في التنمية شروطا مسبقة هي تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسات ديمقراطية يمكن للنساء من

خلالها الإعراب عن شواغلهن وطموحاتهن وتتاح لهن المشاركة في صنع القرارات.

وبمعرفتنا بإسهامات المرأة القيمة في عملية التنمية وفي تعزيز الديمقراطية، أخذ بلدي زمام المبادرة بتخصيص نسبة للمرشحات للانتخابات التشريعية التي أجريت في أيلول/سبتمبر، والتي مكنتنا من انتخاب ٣٥ امرأة لبرلماننا – بدأنا باثنتين وانتهينا بـ ٣٥ امرأة، وهذا تقدم رائع – من توجهات مختلفة.

ونرى أن جهود إعادة البناء تتطلب بصورة أساسية النظر في جوانب متعلقة بالمرأة في جميع البرامج والأنشطة التي يجري القيام بها، وخاصة في الجوانب الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والمتعلقة بسياسة الميزانية، وأيضا عن طريق تعزيز وجود المرأة في جميع مجالات الدولة وعلى جميع مستويات صنع القرار، ومن شأن ذلك أن يضفي بالضرورة صبغة التوازن على المجتمع.

والمجتمع الدولي لديه مجموعة كبيرة من القوانين – الأمر ليس أن هناك عددا قليلا من القوانين، ولكن في بعض الأحيان قد يكون هناك عدد من القوانين أكثر من اللازم – مصممة لحماية حقوق المرأة ولتعزيز المساواة بين الجنسين ومساعدتنا على مكافحة جميع أنواع التمييز. لكن تلك القوانين يجب تنفيذها. والجمعية العامة، نتيجة لتكوينها العالمي عليها أن تؤدي دورا أساسيا في تذكير العالم بجميع أوجه التقدم القانوني تلك التي هي أيضا إنجازات حضارية.

وتدين المملكة المغربية إدانة قاطعة جميع الانتهاكات للحقوق الأساسية للنساء والفتيات، وخاصة في أوقات الحروب، ونناشد جميع أطراف الصراعات احترام أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة. ويجب التنديد باستمرار بأي انتهاكات لتلك الحقوق الأساسية ومعارضتها بأكبر قدر من الحماس. إننا نتكلم عن قواعد قانونية ملزمة لا يمكن تعليق العمل بها بالتذرع باتفاقات محددة أو بأي نوع آخر من الجهود الرامية إلى الالتفاف على القوانين.

والذين يستغلون النساء والأطفال من أجل المنافسة على السلطة والذين يستخدمونهم أحيانا رهائن ويستغلونهم لتحقيق مآرب سياسية سيتعين عليهم تبرير جرائمهم أمام المجتمع الدولي. إننا نشاهد اليوم عولمة بعض الشبكات التي تلجأ إلى استخدام العنف وفي بعض الأحيان إلى الإرهاب، ولن نستطيع مواجهتهم إلا من خلال سيادة القانون في إطار الأمم المتحدة وباحترام القيم الواردة في ديباجة ميثاق سان فرانسيسكو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور نيوزيلندا أن مسألة المرأة والسلام والأمن مدرجة مرة أخرى على جدول أعمال مجلس الأمن. والمناقشة التي دارت في المجلس قبل عامين والتي أدت إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كانت معلما بارزا، ونحن الآن نرحب بدراسة الأمين العام الشاملة التي نص عليها ذلك القرار ونتطلع إلى العمل صوب التنفيذ الكامل للتوصيات البناءة الواردة في الدراسة. واعترافا بأهمية الدراسة، دأبت نيوزيلندا على المساهمة في تطويرها.

وهذه الدراسة تبرز الأثر الخاص للصراعات المسلحة وما بعدها على النساء والفتيات باعتبارهن ضحايا العنف، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وباعتبارهن لاجئات ومشردات في الداخل؛ وراعيات لأسرهن يحاولن تقديم المساعدة إليها؛ وضحايا لتمييز وتهميش حادين في كثير من الأحيان خلال أوقات الصراعات. واعترفت الدراسة عن حق بضرورة توفير المعلومات على أرض الواقع بشأن الحالة الخاصة للنساء

خلال الصراعات المسلحة حتى تتمكن الوكالات المشاركة ذات الشأن من تقديم المساعدة بشكل فعال.

ومما يتسم بالأهمية أن هذه الدراسة تعزز الحاجة إلى القضاء على الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة خلال فترات الصراع المسلح. ونحن نرحب باعتراف الدراسة بأوجه التقدم الهام المحرز في الإطار القانوني الدولي - حيث اعترف بأن الجرائم القائمة على نوع الجنس مثل الاغتصاب، والدعارة القسرية، والاتجار غير المشروع بالبشر والرق، كلها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بل مكونات لجريمة الإبادة الجماعية. وتؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتحث الدول على ضمان أن ينعكس التوازن بين الجنسين، وكذلك الخبرة الملائمة بشأن حقوق الإنسان للنساء، والعنف ضد المرأة، في تعيين محققات، ومدعيات عامات، وقاضيات لمحكمة العدل الدولية.

ونيوزيلندا تؤيد تأييدا تاما أيضا ضرورة إشراك المرأة في التفاوض بشأن اتفاقات السلام على كل الصعد. ونحن ندرك بالفعل الدور البناء الذي قامت به المرأة أحيانا في عمليات سلام غير رسمية، مما هيأ في كثير من الأحيان بيئة مؤاتية لإحلال السلام. وفي منطقة المحيط الهادئ نثني على الدور المساعد الذي قامت به النساء، على المستوى الشعبي، في حل أزمة الانفصاليين في بوغينفيل. وإن دور مجموعة ليتانا النسائية، على سبيل المثال، حظي باعتراف الأمين العام لعملها على تعزيز السلام في بوغينفيل. وبالمثل، شاركت المجموعات النسائية بشكل نشط في تعزيز السلم في جزر سليمان. ومن الواضح، وبما يحقق السلام المستدام، أنه يمكن اكتساب الكثير من مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية هذه، بما في ذلك في المفاوضات الرسمية. ونحن نشجع مجلس الأمن والدول على أن يضعا هذا الأمر في الاعتبار.

إن توافر الحساسية بخصوص الفرق بين الجنسين وانخراط النساء عنصران حاسمان نحتاج إليهما في عمليات حفظ السلام الناجحة. ونيوزيلندا اعترفت منذ وقت طويل بأهمية إشراك المرأة في قواتنا الدفاعية. وهذا العام احتفلت نيوزيلندا بانقضاء ٢٥ عاما على إدماج النساء في قوات نيوزيلندا الدفاعية، في أعقاب تسريح وحدات منفصلة للمرأة. وهذا يؤكد اشتراك المرأة النيوزيلندية بشكل نشط في عمليات حفظ السلام الدولية - على سبيل المثال في سيناء، وكمبوديا، والبوسنة، وتيمور الشرقية، وبوغينفيل. وفي البوسنة وتيمور الشرقية، على حد سواء، عملت النساء قائدات للقوات. ولا تزال النساء يشكلن من ٨ إلى ١٠ في المائة من كل مجموعة عسكرية نيوزيلندية منتشرة في تيمور الشرقية، ويشكلن نسبة كبيرة من أفراد القوات الجوية المنتشرة هناك. وأولئك النساء يقمن بأدوار متنوعة، بما في ذلك العمل في الأطقم، والخدمات السوقية، والإدارة. وكل أعضاء قوات الدفاع النيوزيلندية يتوقع منهم الالتزام بقواعد سلوك صارمة تعترف بأهمية المساواة بين الجنسين والحساسية تجاه الفرق بين الجنسين.

ولا تزال نيوزيلندا تركز أيضا على دور النساء في منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص في مجال حفظ السلام، وفي مشروع قرارنا في اللجنة الثالثة بشأن وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المقدم بالاشتراك مع كندا وأستراليا. ففي مشروع القرار ذلك ندعو الأمين العام إلى تعيين المزيد من النساء بصفة ممثلات شخصيات، وعلى وجه الخصوص في الأمور المتعلقة بحفظ السلام، وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية. ويسرنا أن دراسة الأمين العام تؤكد أيضا هذه النقطة.

وتبرز الدراسة أيضا أهمية العمليات الإنسانية، بما في ذلك وكالات اللاجئين، وتلبية الاحتياجات والأولويات

المحددة للنساء والفتيات المتأثرات بالصراعات المسلحة وبالتشرد. ونحن نرحب بهذا التطور.

وفي إعادة بناء المجتمعات من المحتم أن تشارك النساء في كل المستويات وأن تراعى مصالح النساء في هذه المرحلة الحاسمة من التنمية. ولقد رحبنا، على سبيل المثال، بالمشاركة المتنامية للنساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وعلى وجه الخصوص، إشراك النساء في الإدارة المؤقتة الأفغانية وإنشاء وزارة أفغانية لشؤون المرأة. ونأمل أن تواصل أفغانستان تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء في العملية الجارية لإعادة البناء.

وبالمثل، فإن إشراك النساء في الجمعية التأسيسية لتيمور الشرقية، والاعتراف بالإسهام الاقتصادي للنساء من التطورات الإيجابية للغاية. وكما حدد بوضوح في تقرير الأمين العام، نحث الدول ووكالات الأمم المتحدة على أن تراعي منظور التفرقة بين الجنسين في برامج إعادة التأهيل وإعادة البناء.

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم شكرا جزيلا بالفعل على تنظيمكم هذه المناقشة وعلى الفرصة التي أتحتموها لنا للتعليق على هذه الدراسة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم اليوم بصفة النمسا الرئيس الحالي لشبكة الأمن الإنسانية، وهي مجموعة أقاليمية من البلدان وتشتمل أيضا علىالأردن، وأيرلندا، وتايلند، وجنوب إفريقيا، بصفة مراقب، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وكندا، ومالي، والنرويج، وهولندا، واليونان. وأهداف الشبكة هي زيادة الوعي بالأمن الإنساني على الصعيد السياسي، بغية إضافة قيمة حقيقية إلى المناقشة الدولية وتحسين تنفيذ المعايير القائمة في مجال الأمن الإنساني عن طريق إجراءات محددة.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عن المرأة والسلام والأمن، المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ كان قرارا هاما للغاية حفز بلدان شبكة الأمن الإنساني على تنفيذ تدابير محددة لضمان مراعاة احتياجات النساء والفتيات المتأثرات بالحرب، ومشاركة النساء بالكامل وعلى قدم المساواة في كل جوانب حل الصراعات وإعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات. ومن الأعمال المحددة التي قامت بها الشبكة في هذا المجال حلقة العمل بشأن الأمن الإنساني القائم على الفرق بين الجنسين التي عقدت في أوسلو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز، الذي يبرز جوانب هامة تتعلق بأدوار وخبرات النساء والفتيات في الصراعات المسلحة وما بعدها.

ومن وجهة نظر شبكة الأمن الإنساني، أود الآن أن أركز بإيجاز على أربع مسائل. المسألة الأولى هي تعليم حقوق الإنسان.

إن تقرير الأمين العام يعترف بضرورة التدريب والتعليم الكافيين في مجالات عديدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وعمليات إعادة البناء وإعادة التأهيل. وتعليم حقوق الإنسان من المسائل ذات الأولوية على جدول أعمال النمسا باعتبارها رئيسا لشبكة الأمن الإنساني. وسوف تقدم النمسا في الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في غراتس في أيار/مايو ٢٠٠٣، مشروع وثيقة تتعلق بمبادئ تعليم حقوق الإنسان، وأيضا كتابا وجيزا بشأن فهم حقوق الإنسان، سيتضمن عناصر موضوعية بشأن حقوق الإنسان للنساء.

ثانيا الاحتياجات الخاصة بالفتيات. والأولوية الثانية لشبكة الأمن الإنساني هذه السنة تتمثل في الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، مع تركيز خاص على احتياجات الحماية الخاصة بالنسبة للفتيات. ويجري الآن وضع استراتيجية للدعم لشبكة الأمن الإنساني المشترك تشمل وظيفة للإنذار، ودعما لأنشطة المراقبة وتدريب المراقبين وخبراء لإعادة تأهيل الأطفال. ونحن نرحب بتوصية الأمين العام بزيادة عدد البرامج الخاصة بالجنود الأطفال والإدراج الكامل للاهتمام بالحالة الخاصة بالفتيات الجنود واحتياجاتهن الخاصة.

ثالثا حماية المرأة من الاستغلال الجنسي والاتجار بها. ويعكس تقرير الأمين العام العواقب الخطيرة للعنف، بما في ذلك الاعتداء الجنسي في سياق الصراع المسلح، على الصحة الجسدية والنفسية للنساء والفتيات، مثل زيادة خطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المكتسب (الإيدز). ولذلك فإن شبكة الأمن الإنساني تدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس، وخاصة الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى، وجميع أشكال العنف الأخرى في حالات الصراع المسلح. ومن الواضح أن هذه الأشكال من العنف تقوض الأمن البشري، الذي يشكل التمسك به جانبا أساسيا من عمليات حفظ السلام. وترحب شبكة الأمن الإنساني بالجهود الرامية لتعزيز قدرات الإنذار المبكر في هذا الصدد، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار بالبشر.

رابعا حماية النساء المشردات وتقديم المساعدة إليهن. وتشكل النساء والأطفال الأغلبية العظمى من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. وكما أوضح تقرير الأمين العام، يمكن رؤية الأثر المتفاوت للصراع المسلح وأوجه الضعف الخاصة بالنساء والفتيات في جميع مراحل التشريد. ولذا فإن شبكة الأمن الإنساني ملتزمة بتعزيز حماية النساء المشردات وتقديم المساعدة إليهن أثناء تشريدهن ولدى عودتهن إلى مجتمعاتهن الأصلية.

وتوفر مناقشة اليوم فرصة هامة لتقييم أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات. وينبغي أن نضمن حماية أمن النساء وحقوقهن، والمحاكمة على أي انتهاك وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ولكن النساء لسن ضحايا فقط في حالات الصراع المسلح؛ بل هناك أيضا أمثلة لإحداث النساء فرقا بالغ الأهمية في تعزيز السلام الدائم وفي إقامة مجتمعات أكثر إنصافا عقب انتهاء الصراعات. ولذا فإننا نشاطر الأمين العام شواغله المتعلقة بأن هناك حاجة عاجلة إلى تعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات السلام ومشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنبذل قصارى جهدنا للتعرف على النساء المؤهلات وترشيحهن للشواغر المقبلة في هذا الصدد، وسندعم على نحو نشط التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة، والسلام، والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي هي ممثلة جنوب أفريقيا. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندولفو (تكلمت بالانكليزية): سيوزع النص الكامل لبياني وسأقصر بياني هنا على بضع فقرات.

يسرني سرورا عظيما أن أراكم، سيدي، تترأسون المجلس في جلستنا المفتوحة الثالثة هذه بشأن أثر الصراع المسلح على النساء والأطفال ودور المرأة في بناء السلام.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديرنا للأمين العام على إسهامه في المناقشة وعلى تقريره المقدم عن المرأة والسلام والأمن، الوارد في الوثيقة A/2002/1154. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشادة بالإسهامات التي قدمها لهذا التقرير، والبيانات

التي أدلى بها بشأن هذا الموضوع الهام، كل من المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، السيدة أنجيلا كنغ؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيدة نولين هيزر؛ وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة، والسلام والأمن.

ويؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن شبكة المجتمع الإنساني.

في أفريقيا تُبذل جهود معززة لتحقيق السلام، والديمقراطية والتنمية. وبإطلاق الاتحاد الأفريقي ومؤسساته الجديدة، مثل مجلس السلام والأمن وآلية استعراض النظراء، أقر القادة الأفارقة الحاجة إلى تعزيز الآليات اللازمة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وإلى ضمان خضوع الحكومات الأفريقية للمساءلة وتوفر الشفافية في أعمالها.

وإضافة إلى ذلك، شرعت جنوب أفريقيا في بذل مجهودات للتوسط من أجل السلام لإيجاد حلول دائمة للمعاناة الإنسانية للمواطنين، وخاصة النساء والفتيات، التي سلط الضوء عليها الرئيس ثابو مبيكي بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي. وجنوب أفريقيا، بصفتها دولة أفريقية، تضطلع بدورها المتواضع في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في بوروندي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحرز عملية السلام تقدما بسرعة متزايدة بفضل تيسيرنا إبرام اتفاق بريتوريا المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى نحو ما هو مطلوب في اتفاق بريتوريا، تعمل جنوب أفريقيا مع الأمم المتحدة على مراقبة وضمان التنفيذ لذلك السبب.

ويسلم الاتحاد الأفريقي بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمرأة نظرا لدورها في عملية السلام وإمكانية إسهامها فيها. وإزاء هذه الخلفية أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية لجنة المرأة الأفريقية للسلام والتنمية في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار والأنشطة ذات الصلة. وتعمل اللجنة أيضا باعتبارها هيئة استشارية لرئيس الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين، والسلام، والأمن، والاستقرار والتنمية في أفريقيا، وتعمل على نحو وثيق مع آلية الاتحاد لمنع نشوب الصراعات، وإدارتها وحلها.

وعلى سبيل المثال، نظمت منظمة الوحدة الأفريقية، ولجنة المرأة الأفريقية للسلام والتنمية والتنظيمات المرتبطة، بعثة تضامن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لدعم المرأة في استعدادها للمشاركة الفعالة في الحوار فيما بين الكونغوليين، الذي استضافته جنوب أفريقيا في أوائل عام ٢٠٠٢.

وإننا إذ ندخل الألفية الجديدة، ندرك ، على الرغم من أن هناك أملا كبيرا في تجديد قارتنا في سياق الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، أن أفريقيا لديها الكثير مما ينبغي أن تعمله. وواحد من أكثر هذه التحديات حرجا إنهاء الحروب الأهلية والصراعات التي دمرت قارتنا. وينبغي لنا أن نتطلع إلى الاندماج الحقيقي لكل الشعوب، وعلى وجه أكثر خصوصية النساء، في عصر جديد من السلام، والتعمير والتنمية في القارة.

ومهما يكن، فذلك أمر قوله يسير وتطبيقه عسير جدا.

كما أن هذا الوقت وقت تواجه فيه النساء والفتيات الخطر. ففي أوضاع النزاع تصبح النساء والفتيات أهدافا لتجدد العنف القائم على نوع الجنس، في بيوتهن وفي الشوارع ووقت الخطر الآخر الذي تواجهه النساء هو فترة الانتقال من الحرب إلى السلام عندما يجري تسريح الجيوش ونزع أسلحة الجنود. وفي زمن التوتر تتحدد الأدوار بالذكورة التي تتطلبها الحرب دون تركيز يذكر على حقوق

الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات. وهذا التوجه لا يمكن حله بيسر خلال فترات وقف إطلاق النار والانتقال خاصة إذا كان النزاع وحشيا.

وتنسجم الأهداف المحددة في اتفاقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال كلاهما أولت أسبقية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتعزيز تعليم الفتيات، وإذا ما طبقتا بنجاح من خلال استراتيجيات مثل الشراكة الجديدة فستكونان نماذج نجاح قوية تحتذى في أفريقيا. إن تمكين النساء وتعليم النساء والفتيات يجعلهن جزءا من مستقبل بلداهن. ومن شأن ذلك ترقية الفتيات في مرحلة لاحقة في مهنهن وحياهن الشخصية وتمكينهن من الدعوة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات خاصة في أوضاع النزاع المسلح، وأن يضطلعن بدور في جهود بناء السلام.

في هذا الإطار نظمت شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة خلال السنتين الماضيتين حلقات دراسية في المنطقة الفرعية لتحسين طاقات ومهارات النساء في المشاركة في التفاوض وبناء السلام في أفريقيا. وكانت تلك بادرة مثمرة لا سيما أن نساءنا أفدن بأهن كن يبحثن عن التوجيه والخبرة الخاصة التي تمكنهن من القيام بتدخلات حيوية داخل بلداهن من أجل منع الصراعات وإدارهتا.

ولا يمكن تجاهل الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس لعمليات السلام وفض المنازعات. وتؤدي النساء دورا حيويا في معالجة قضايا السلام والأمن. وثمة حاجة لجهد واع من الدول الأعضاء لضمان استخدام المهارات التفاوضية للنساء. ومن الضروري إدراك أن الهدف من هذا النقاش هو العمل على إقامة مجتمع لكل شخص فيه دور يؤديه في خلق مؤسسات ديمقراطية جديدة. وذلك يعني الإصرار على قيام شراكة جديدة بين الرجال والنساء من أجل السلام والأمن والتنمية وينبغي أن تصبح هذه الشراكة تيارا أساسيا في جميع مستويات المجتمع وفي مؤسسات الحكومة أو الولايات. كما أنها شراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للدفاع عن أهمية الدور الذي تؤديه النساء في أوقات الصراع.

في الختام، من الواضح جليا أنه ينبغي لمجلس الأمن، وبالتأكيد، لجميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء أن تعمل معا في بادرة تعاونية من أجل مواجهة تحديات الصراع المسلح والسلام العالمي.

وستبرهن أصوات النساء ونفوذهن في السلام والأمن والديمقراطية والتدريب والتنمية على المستويين الوطني والعالمي على أنها ذات فائدة للجميع.

ويقف تقرير الأمين العام شاهدا على عزمنا الجماعي الصارم على تطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعتقد وفدي أن الإجراءات الـ ٢١ الموضحة في التقرير ستستخدم كمرشد مفيد من أجل دفع المعاناة التي لا مثيل لها عن النساء والفتيات اللائى داهمهن الصراع المسلح، ومن أجل ضمان المشاركة النشطة للنساء في عمليات السلام.

وتستحق النساء أن يكن منتصرات مع الرجال في بناء السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثلة فنزويلا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بوليدو سانتانا (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): أود في البداية الإعراب عن امتناننا لأعضاء المجلس لسماحهم لنا بالإدلاء ببيان في هذا الاجتماع الهام. وأهنئ رئيس المجلس، السفير مارتن بلينغا - إيوتو، على عمله الإيجابي في إدارة مداولات هذا الجهاز الهام. كما أود

الإعـراب عـن تقديرنـا للأمـين العـام وللسـيدة أنجيـلا كنـج المستشـارة الخاصـة لقضايـا نـوع الجنـس والنـهوض بـالمرأة، ولموظفي الأمانة العامة الذين عملوا على إعداد هذا التقرير الهام.

نحن مسرورون لانعقاد هذا الاجتمـاع، نظرا للأهمية العظيمة التي توليـها فـترويلا للبنـد المعـني بالنسـاء وتضمـين منظور نوع الجنس في جميع الأنشطة الرامية إلى الإسهام في السعي إلى السلام والأمن، لا سيما الأنشطة المتصلة بمشاركة النساء وإسهامهن في تحقيق التنمية المستدامة من خلال النص على تساوي الفرص، وعلى أساس الإدراك بأن هذه الأنشطة ينبغي أن تعتبر شروطا لتحقيق السلام والأمن.

وفي حـين نلاحـظ أن زمنـا طويـلا قـد مضـى بـين اعتمـاد القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ورفـع هـذا التقريـر الهـام مؤخرا، ينبغي أن نقر بأن تطورات جديدة حدثت خـلال هذا الوقت، وأن إدماج منظور نوع الجنس قد فتـح آفاقـا جديدة، وفي وقت تـولي فيه عمليات حفظ السلام ومعالجة الصراع المسلح اهتماما أعظم لدور النساء، يأتي صدور هذا التقرير في أنسب وقت ويحظى بأشد ترحيب. ونلاحظ اليوم أن المنظمة وفـرت مجالا أوسع لمنظور نـوع الجنس في معظم الأولويات الواردة في إعلان الألفية. وهذه خطوة هامة إلى الأمام.

وتعتقد فـترويلا أن المساواة بين الجنسـين والنـهوض بـالمرأة قضيتـان تنـدرج معالجتـهما بـين مـهام الجمعيـة العامـة ولجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، نرحب بمبادرة مجلس الأمن النظر، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في البند الخاص بالمرأة والسلام والأمـن، لأننـا نـدرك أن هـذه المبادرة تأتي في إطار روح التعاون بـين الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة وأنها جزء من عملية التطبيق الواسعة لأحد مجالات العمـل الحيويـة الـ ١٢ الـتي حددهـا منـهاج عمل بيجين والتي أقرها المجتمع الدولي في المؤتمرات الخاصة بالمرأة.

والتقريـر المعـروض أمامنـا اليـوم مختصـر ودقيـق في توصياته. وهو يمثل مصدر توجيه قيم وهام من أجل تفهم الموقف الراهن للنساء والفتيات كأشخاص يتعرضن بصفـة خاصة للأذى في حـالات الصراع المسلح، ومن أجل تحديد المجالات التي تتطلب عناية خاصة بالنظر إلى وضعهن كنساء وفتيات. ويمثل التقريـر سـجلا مفيدا للمجالات المتنوعة التي ينبغي للأمـم المتحدة أن تتوسع فيـها وتعتمـد تدابـير محـددة بشأنها.

وفي هـذا الصـدد، نعتقـد أن تنفيـذ بعـض هـذه التوصيات سيسمح بلا شك بتثبيط ثقافة العنف والتمييز ضد النسـاء والفتيـات، جنبـا إلى جنـب مـع إشـراكهن بشـكل تدريجي في عملية تخطيط ووضع سياسة وتنفيذ جميع عمليات حفظ السلام، والأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا السياق، وفي إطار عملية التوعيـة المـتزايدة بحقوق الإنسان واحترامها المتزايد، فإننا نـولي اهتماما خاص لضرورة توفير الأسس القانونية للإسـاءات المتعلقـة بـالعنف ضـد المـرأة، ولاحتمـال تقـديم تعويـض للنسـاء والفتيـات المتضررات بالعنف الجنسي. ونقدر تقديرا عاليا التوصيات المتعلقة بدور المرأة في مراحل إعادة البناء وإعـادة التـأهيل، وكذلك في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على ضوء حقيقة أن المرأة، وهي عنصـر فعـال في حـالات ما بعد انتهاء الصراع المسلح، يمكنها أن تزيد من إسهامها في مثل هذه العمليات.

ومن الواضـح أن تنفيـذ كـل هـذه التوصيات ينطوي على تعزيـز التنسـيق وزيـادة إدمـاج الهيئـات المعنية بكـل هـذه

المبادرات المتعلقة بتوطيد وصون السلام، والعمليات الإنسانية وعمليات إعادة البناء.

وينبغي لنا أيضا أن نهتم على النحو الواجب تعزيز الهياكل والآليات المتاحة في إطار الأمم المتحدة والتي تهدف إلى ضمان الإدماج المنتظم للبعد المتعلق بقضايا نوع الجنس في كل الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن. وينبغي أن يشمل ذلك، كما يؤكد تقرير الأمين العام أكثر من مرة، ضرورة جمع البيانات بشأن مختلف الحالات المتعلقة بانتهاك حقوق المرأة والفتاة، والتي تسمح بإجراء تحليل يعكس الوضع الفعلي، وتعريف تلك المجالات التي نحتاج فيها إلى تدريب وإعداد أفضل بغية تحقيق الأهداف التي يتوخاها التقرير.

وعلى هذا الأساس، فإننا نأسف لأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، لم يستشر في وضع تقرير الأمين العام، رغم كونه الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي لديه ولاية محددة للتصدي للقضايا المتعلقة بنوع الجنس وتدريب المرأة. ونعتقد أن العمل القيم الذي يضطلع به هذا المعهد بما لديه من ولاية محددة في تلك المجالات، لا بد أن يؤخذ في الاعتبار وأن يعزز، وأن توفر له موارد كافية مع تمكينه تماما من بلوغ أهدافه فيما يتعلق بدور المرأة في تحقيق الهدف الأعم للسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل جامايكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يثني عليكم على ترتيبكم لهذه المناقشة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن التي طرحت من قبل أمام المجلس في ٢٥ تموز/يوليه من هذا العام تحت رئاسة المملكة المتحدة. وهذا يؤكد بلا شك الأهمية التي يوليها مجلس الأمن الآن بالأبعاد المتعلقة بنوع الجنس في الصراع، ذلك الجانب الذي أغفل طويلا.

لقد مر عامان على اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن، والذي يمثل علامة على طريق الاعتراف بإسهام المرأة في صون السلم والأمن ومعالجة شواغلها المحددة، وخاصة في سياق الصراعات المسلحة. وعليه، يسعد وفدي أنه حصل على الدراسة التي استكملت مؤخرا بشأن المرأة والسلام والأمن، معربا عن التقدير للمستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، السيدة أنجيلا كينغ، على دورها كمنسق، وكذلك لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ونتطلع أيضا إلى التقرير التقييمي الذي سيصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن دور المرأة في بناء السلام.

تمثل الذكرى الثانية لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة مناسبة لإجراء تحليل نقدي لمدى التقدم المحرز في تنفيذ أهدافه. فالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو معيار مساءلة المجتمع الدولي قاطبة لمجلس الأمن في جهوده من أجل إحداث تغيير؛ إذ ترتبط فعاليته ارتباطا وثيقا بالمدى الذي بلغته عملية التنفيذ.

وفي هذا الصدد، تؤيد جامايكا الاقتراح الذي قدمه وفد كولومبيا لوضع خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أن أتناول بعض جوانب التقرير التي يرى وفدي أنها تكتسي أهمية خاصة.

أولا، إن الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان للمرأة ضروري لضمان حمايتها، خاصة فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد المرأة والفتاة إبان الصراع المسلح. ويشير التقرير إلى أن الإطار القانوني الدولي قد اتسع نطاقه على

مدى العقد الماضي ليشمل معظم الجرائم الخاصة التي عانت منها المرأة في الصراعات المسلحة. ونلاحظ أن النظام الأساسي لكل من المحكمتين الدوليتين المخصصتين ليوغوسلافيا ورواندا، وكذلك بالنسبة لسيراليون، يشمل العنف المرتبط بنوع الجنس كما أصدر اتهامات تتعلق بالعنف الجنسي. ويؤيد وفدي التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، كما يؤيد الرأي القائل بأن المحاكم المخصصة التي ينشئها مجلس الأمن في المستقبل لا بد أن تشمل أحكاما مبنية على النظم الأساسية القائمة وأن تشمل قضاة ومستشارين ذوي خبرة قانونية في مسائل معينة مثل انتهاك حقوق المرأة والفتاة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

وأنتقل إلى مسألة المشاركة المتزايدة للمرأة في تسوية الصراعات وعمليات السلام، إذ نؤيد تماما الرأي القائل بأن مشاركة المرأة والفتاة في عمليات السلام وإدماج المنظور المتعلق بقضايا نوع الجنس في تلك العمليات أمران حيويان لضمان أن تيسر المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحقيق المساواة بين الجنسين. وتزداد أهمية ذلك على وجه الخصوص في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وكما بينت التجارب السابقة، يمكن للمرأة أن تسهم إسهاما فعالا في تعزيز السلام، وبخاصة في الحفاظ على النظام الاجتماعي والتعليم من أجل السلام.

ويسرنا أن نرى أن ثمة تقدم قد أحرز في هذا المجال من حيث زيادة التوعية. والدور الرئيسي لجماعات النساء في تحقيق السلام في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وسيراليون وتيمور الشرقية يقدم أمثلة إيجابية لفعالية المرأة في عملية السلام. ورغم هذه الإنجازات، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بغية إدماج المرأة في كافة مراحل توطيد السلام. بل وعلينا أن نسعى إلى إحراز تقدم إضافي لضمان أن المزيد من الآليات الرسمية ستيسر مشاركة جماعات النساء في اتخاذ القرارات السياسية. وكما يبين التقرير بوضوح، لا بد من بذلك الجهود لتحقيق تمثيل أكبر للمرأة في المفاوضات الرسمية للسلام. ولا بد من مواصلة تعزيز قدرات المرأة كمشاركة وقائدة. ونؤيد تماما التعاون القائم بين الأمم المتحدة وجماعات النساء في هذا المجال، خاصة من خلال التدريب المتزايد، ونتطلع إلى أن تسجل التقارير اللاحقة المزيد من هذه الإنجازات.

لقد كان إدراج منظور نوع الجنس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هدفا هاما في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإننا نشيد بمجلس الأمن على جهوده المبذولة في دعم مبادرات السلام غير الرسمية المقدمة من الجماعات والشبكات النسوية، بما في ذلك عقد اجتماعات على صيغة أريا بمنظورات نسوية. وفي حين أن ولايات عمليات حفظ السلام الآن تقتضي بعدا لنوع الجنس، فإننا لا نزال نشعر بالقلق من أن الدعم المؤسسي في المقر ليس كافيا للوفاء بالحاجات في الميدان. والإسهام الممتاز الذي قدمه المستشارون المعنيون بنوع الجنس في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون والبوسنة والهرسك يوفر مثالا حيا لفعالية الوحدات المعنية بنوع الجنس، يمكن أن يكون نموذجا لتكرار إنشاء هذه الوحدات في أماكن أخرى. ولذلك فإن وفدي لا يزال يدافع عن الحاجة إلى القدرة الكافية في المقر على دعم المستشارين المعنيين بنوع الجنس في الميدان من أجل ضمان التشاطر اللازم للمشورة المتعلقة بالسياسة المتبعة وإدراج منظور نوع الجنس في ولايات حفظ السلام قبل صياغتها.

وأخيرا، في حين أن الخطوات الإيجابية المتخذة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشجعنا، نعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لجعل إدراج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لعمليات حفظ السلام حقيقة واقعة. وينبغي لمجلس الأمن في تنفيذه لقراره أن يأخذ بزمام المبادرة

في ضمان أن يقوم في بعثاته الموفدة إلى مناطق الصراع بإجراء اتصالات مع الجماعات النسوية، وأن تؤخذ شواغلهن بالكامل في الاعتبار لدى النظر في ولايات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وهاب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، ولم يكد يمر أسبوع بعد إصدار تقرير الأمين العام. ونحن نرى أن هذا تعبير عن الأهمية التي يستحقها هذا الموضوع.

ويجب الإعراب عن التقدير أيضا للأمين العام على تقريره المفصل، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن هذا الموضوع، وخاصة على توصياته الإحدى وعشرين الواسعة النطاق في سبيل تعزيز تنفيذ الأهداف الواردة في ذلك التقرير والإسراع بتنفيذها.

وقد أتينا اليوم هنا متشوقين إلى المشاركة في هذه المناقشة، ليس بسبب إيماننا الكامل بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتزامه بتحسين حظ النساء والفتيات خلال الصراع المسلح فحسب، ولكن لأننا نولي النهوض بالمرأة أهمية كبيرة، بوصفه إحدى أولويات السياسات الوطنية لإندونيسيا.

وإندونيسيا، بصفتها أحد الموقعين على الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تتولى بالكامل وبطيبة نفس مسؤولية المشاركة على نحو نشط في الجهود الدولية المبذولة لإنهاء التمييز ضد المرأة. وظللنا أيضا نظهر معارضتنا للاتجار بالنساء والفتيات وللعنف ضد النساء العاملات المهاجرات.

والعديد من هذه القضايا يصعب التعامل معها بصفة خاصة بعد أن يكون الصراع قد تفجر بالفعل، ولكننا نعتقد، أن من الأيسر للمجتمع الدولي أن يتعامل مع أي انتهاكات للقانون المعترف به إذا ما كانت السياسات قائمة بالفعل. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام على أن هناك إخفاقا من المجتمع الدولي في تحويل ما هو معروف فعلا من أثر الصراع على النساء والفتيات، إلى سياسات محددة وطرائق للتخطيط والتنفيذ في جميع عمليات السلام، والأنشطة الإنسانية وجهود التعمير.

وعلى الرغم من التسليم بأهمية النظر في الجهود التي يبذلها الأمين العام بشأن هذا الموضوع، فإن وفد إندونيسيا يؤكد على حقيقة أن هذه الجهود وتلك التي يجري الاضطلاع بها فعلا في لجنة وضع المرأة تعزز بعضها بعضا.

وبالمثل، إن إسهام النساء والفتيات في تعزيز السلام وعمليات السلام لا يصبح مهما على نحو متزايد فحسب، ولكنه يحرز أيضا اعترافا زائدا، ويسر وفدي أن يلاحظ ذلك التطور. والدعم المفتوح من مجلس الأمن لمشاركة النساء والفتيات، وكذلك للمنظمات الشعبية الموجهة نحو السلام، التي يضطلعن فيها بأدوار أساسية، سيقطع شوطا طويلا في تعزيز وضعهن السياسي وأهميتهن.

وفي هذا الصدد، يرى وفدنا أن التوصية التاسعة من أجل العمل، التي تدعو إلى مشاركة النساء مشاركة كاملة في التفاوض بشأن اتفاقات السلام على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب للنساء والمنظمات النسوية على عمليات السلام الرسمية، تستحق مزيدا من النظر من المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، نعرض دعمنا لما أعرب عنه الأمين العام من اعتزامه إنشاء قاعدة بيانات من المتخصصين في قضايا نوع الجنس والجماعات

والشبكات النسوية في بلدان ومناطق الصراع. وإننا نشاطره تشجيعه، الموجه إلى الدول الأعضاء، والمانحين والمجتمع المدني في هذا الصدد، على توفير الدعم المالي والسياسي والتقني للمبادرات والشبكات النسوية لبناء السلام. وكامتداد لتلك الفكرة، نحث الأمين العام على أن ينشئ، مستخدما في ذلك الشبكة القائمة الواسعة من موارد الأمم المتحدة، قاعدة البيانات هذه في جميع أرجاء العالم النامي، حتى تصبح جاهزة للاستفادة منها لدى الحاجة، وليس خلال فترة الصراع فقط.

والتزام إندونيسيا بالنهوض بالمرأة وحمايتها في أوقات السلم والصراع على السواء ينعكس في سياساتنا الوطنية. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع تماما التقدم الذي يجري إحرازه في إدراج منظور نوع الجنس في داخل الأمانة العامة، وكذلك في عمليات السلام، وعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية وجهود التعمير وإعادة التأهيل. ونحث المجلس على بذل جهد أكثر دراية لإدراج الوعي بقضايا نوع الجنس ومنظوراته في مقرراته وقراراته.

وغني عن البيان، أن من المطلوب إسهام جميع الأعضاء وقطاعات المجتمع، إذا أريد صون السلام وتفادي الصراع. ومشاركة النساء والفتيات بالغة الأهمية ليس لأي جهد في ذلك الاتجاه فحسب، ولكن أيضا لصيانة الأسرة، التي تظل الوحدة الأساسية للمجتمع و، بالتالي، للانسجام الاجتماعي. وأي استثمار للموارد في تعليم وحماية المرأة هو بالتالي استثمار في تعليم وحماية المجتمع.

ويشاطر وفدنا الأمين العام وجهة نظره في أن من الأساسي للمجتمع الدولي أن يزيد وعيه بالأثر المتفاوت للصراع على النساء والفتيات وأن يعالج القضية بطريقة شاملة ليتمكن من صياغة استراتيجية أفضل للقيام باستجابات محددة.

يمر عامان هذا الأسبوع منذ أن أجاز مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو قرار قوي، حسن المقصد، استقبل بالتقدير في جميع أرجاء العالم. وتقرير الأمين العام — الذي طلبه المجلس في القرار — قد دفع الآن بالعملية إلى الأمام بتقديم مجموعة من ٢١ توصية للعمل، معروضة على المجلس. ونأمل أن يدفع مجلس الأمن بهذه العملية إلى الأمام بسرعة وحكمة ملائمتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن نراكم، سيدي، تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه. والموضوع قيد المناقشة في مجلس الأمن اليوم موضوع ذو أهمية كبيرة، نظرا للعدد المتزايد من الصراعات التي تجد النساء ويجد الأطفال أنفسهم متورطين فيها.

ولعلي أبدأ بالإشارة إلى تقرير الأمين العام (S/2002/1154) المقدم عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اتُخذ بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد ذكر الأمين العام نقطة سديدة للغاية حين قال إن المرأة تعاني من أثر الصراع بدرجة غير متناسبة ولكنها أيضاً تحمل المفتاح لحل الصراع.

وتوفر مختلف نقاط التقرير المتعلقة باتخاذ إجراءات توصيات عملية تتوخى كفالة المشاركة الكاملة على قدم المساواة من جانب المرأة في جميع مراحل حل الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام، وصنع السلام، وعملية التعمير بعد انتهاء الصراع.

ونحن نؤيد كما فعلت كثير من الوفود الأخرى الاقتراح الرامي إلى إدماج المنظورات المتعلقة بنوع الجنس في تخطيط عمليات السلام وولاياتها. ومما يسعدنا أن نشير إلى

أن إدارة عمليات حفظ السلام عاكفة على إعداد تدابير عملية للمساعدة على تعميم هذه المنظورات في الأعمال اليومية لعناصر البعثات. ومع أنه وجهت دعوات لتحقيق توازن بين الجنسين في تكوين قوات حفظ السلام، فإن بعض الشكوك تخامرنا إزاء ما إذا كان من المستحسن اتخاذ خطوة من هذا القبيل بوجه عام. فهل يكون من مصلحة السلام أو المساواة بين الجنسين أن تنخرط المرأة في الصراع، حتى لو كان ذلك تحت لواء الأمم المتحدة؟ ونؤيد بدلا من ذلك اضطلاع النساء بدور أكبر كممثلات خاصات، ضمن إدارة عمليات حفظ السلام وفي المفاوضات التي تجرى لتسوية الصراع، على النحو المنصوص عليه بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وندرك المنطق الكامن وراء إنشاء مكاتب أو مراكز تنسيق للشؤون المتعلقة بنوع الجنس في البعثات الميدانية. فمن شأن ذلك الإجراء بالتأكيد أن يزيد من تعميم المنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين في بعثات حفظ السلام. كما أن من المهم إدراج النساء والفتيات والجنود الأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي يمكن تطبيقه على جميع البعثات المشتملة على هذه البرامج في المستقبل.

ومن النقاط السديدة للغاية التي يبرزها التقرير النقطة المتعلقة بوقوع النساء والفتيات ضحايا لكافة أشكال العنف، ولا سيما العنف الجنسي والاستغلال الجنسي، في حالات الصراع. ويتطلب هذا العنصر في حالات الصراع اهتماما دقيقا، وهو من العناصر التي يلزم للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير علاجية إزاءها. وتشكل إعادة إدماج المرأة عنصرا هاما آخر يستدعي الاهتمام الواجب. وينبغي أن تتضمن أي اتفاقات للسلام تبرم برعاية الأمم المتحدة تلقائيا المنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين، بما فيه الدور الذي تؤديه المرأة.

ومع أن المرأة تتحمل نصيبا كبيرا بدرجة غير متناسبة من عبء الصراع، فليس لها سوى رأي هامشي في أمور الحرب والسلام. وكما ذكر في المناقشة بالأمس، فقد شكل الرجال ما نسبته ٨٠ في المائة من الوفيات في الحرب العالمية الأولى ، أما في صراعات اليوم فإن ما نسبته ٨٠ في المائة من الضحايا من المدنيين، وبصفة رئيسية من النساء والأطفال. وقد استرعى وفدي الاهتمام في الماضي إلى أن الاختلالات في التوازن بين الجنسين في مجتمعاتنا، كما تتجلى في مواقع السلطة والنفوذ، هي أحد العوامل الهامة التي تسهم في الحالة الراهنة.

ومن الواضح أن تزايد حوادث الإرهاب في أرجاء العالم تمثل سببا آخر تعزى إليه حالات الخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين في صراعات اليوم. وقد كانت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من أسوأ وأظهر صور الإرهاب التي شهدها المجتمع الحديث. بيد أن بعض البلدان كبلدي وبلدان أخرى كثيرة لم تكن غريبة عن هذه المرحلة من مراحل الإرهاب. فقد كانت الهند ضحية لإرهاب لا هوادة فيه، يستهدف النساء والأطفال بصفة أساسية طيلة الأعوام الـ ٢٠ الماضية، مما أسفر عن قرابة ٦٠ ٠٠٠ إصابة بين المدنيين.

وقد شهد العالم في الأشهر الأخيرة أبشع نماذج الإرهاب، سواء في موسكو، أو نيويورك، أو بالي، أو أجزاء من جامو وكشمير، أو غوجارات ، بل وفي نيودلهي. ويتمثل الفارق بين الحوادث التي تقع في كثير من بقاع العالم والتي تقع في الهند في أنه بينما قامت بارتكاب العديد من الحوادث الدولية مؤخرا جماعات غامضة تعمل في الخفاء وتنكر تلقيها لدعم من الدول ، فإن حوادث الهند نتاج استراتيجية دقيقة الإعداد عنيدة موجهة ضدنا. فقد استخدم الإرهاب لشن صراع قليل الكثافة موجه إلى أهداف ضعيفة، تتمثل أساسا في النساء والأطفال والمدنيين العزل. وربما تكون هذه

السياسة قد حققت غرضها إلى أن ترسخت الحملة الدولية على الإرهاب في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، وتجسدت في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويجب أن يكون مفهوما أنه لم يعد بالإمكان الزعم بالانتماء إلى التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب من جهة والقيام برعاية الإرهاب من جهة أخرى. ولم يعد من الممكن القيام بدور الفريسة والصياد في وقت واحد.

ومن أحق الجرائم الإرهابية المرتكبة مؤخرا بالشجب جريمتان ارتكبتا في الهند، وكانتا بصفة أساسية موجهتين ضد النساء والأطفال. وكان الهدف من كلتا الجريمتين إثارة القلاقل والخوف واحتمال حدوث رد فعل شديد. وأشير بذلك إلى مذبحة كالوشاك التي اقترفها إرهابيون في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ بولاية جامو وكشمير، حين أطلق ثلاثة إرهابيين النار عشوائيا على ركاب إحدى الحافلات، ثم انتقلوا إلى مساكن الأسر في وحدة للجيش بالمنطقة وأطلقوا النار من جديد بطريقة عشوائية على أفراد أسر العسكريين الموجودين في المبنى. ونجم عن ذلك مقتل ٢٨ وإصابة ٣٥ من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. وفي حالة أخرى بعدها قصد بها إشعال نيران العنف الطائفي في ولاية غوجارات، دخل الإرهابيون مكانا للعبادة، مطلقين النار بصورة منهجية على الأعداد الكبيرة من المصلين المسالمين في المبنى، مما نجم عنه وفاة أكثر من ٣٠ من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء وجرح مئات آخرين.

إن النساء والأطفال في حياتنا يضمنون مستقبلنا. ومن ثم يجب أن يعيشوا في أمن. ويجب أن تكفل لهم أيضا أسباب الحياة الكريمة. و قد كتب شاعر باكستاني شهير، هو كيشوار ناهيد، في عنفوان الإرهاب الطالباني، قصيدة جميلة تبدأ بالبيت ”أولئك الذين شعروا بالخطر يتهددهم من الأطفال الإناث“. فلابد من تغيير المنحى الفكري السائد إزاء المرأة والطفل، ولا سيما الطفلة الأنثى.

ومع أن هناك كلام كثير يقال عن ضرورة حماية مصالح المرأة والطفل، فإن الكلام أقل عن بذل جهود متضافرة لكفالة النمو الاقتصادي المستمر، الذي يمكن له وحده أن يقضي على الفقر والعوز اللذين يشكلان السبب الجذري في استبعادهما. ويتحدث الفيلسوف الاقتصادي المرموق أمارتيا سين عن حقنا كأناس في أن ”نلتمس هويتنا كيفما نشاء“. وتلك الهوية هي ما ينبغي ضمانه للجميع، بغض النظر عن نوع الجنس، إذا أردنا أن نهيئ جوا يظله السلام والأمن للناس كافة في عالمنا المترابط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف يظل الشعر الذي قرئ علينا يتردد في أسماعنا. فمن يشعرون بأنهم مهددون لا يمكن أن ينعموا بحياة كريمة.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.